مصر المعاصرة

مجلة ربع سنوية

تصدرها

جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

يناير سنة ١٩٥٣
السنة الرابعة والاربعون
العدد ٢٧١
القاهرة

جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع

تأسست الجمعية سنة ١٩٠٩ تحت رعاية المغفور له الملك فؤاد الاول لتنمية الاهتمام بالدراسات والابحاث العلمية فى شئون الاقتصاد والاحصـــاء والتشريع • وتحقيقا لهذا الغرض تصدر الجمعية مجـــلة « مصر المعاصرة » أربع مرات فى العام مليئة بشتى المقالات فى تلك الشئون ، كما تنظم اجتماعات عامة تعـــالج فيها مختلف المشاكل الاقتصادية والاحصائية والتشريعية ذات الاهمية البارزة من الناحيتين النظرية والتطبيقية وتيسر سبل الاطلاع على أحدث المؤلفات المصرية والعالمية فى مكتبتها الحافلة بأهم تلك المؤلفات •

حضرات : **مجلس الادارة**

الرئيس : عبد الحميد بدوى (قاض بمحكمة العدل الدولية)

نائب الرئيس : كامل مرسى (وزير سابق)

السكرتير العام : حلمى بهجت بدوى (وزير التجارة والصناعة)

أمين الصندوق : عبد الحكيم الرفاعى (رئيس مجلس ادارة البنك العقارى الزراعى المصرى)

الاعضاء :

حضرات :

ابراهيم بيومى مدكور (وزير سابق)

احمد عبود (رئيس مجلس ادارة شركة السكر والتكرير المصرية)

احمد كامل (مدير عام بلدية الاسكندرية سابقا)

حافظ عفيفى (وزير سابق)

صادق حنين (رئيس مجلس ادارة شركة المياه)

على الشمسى (رئيس مجلس ادارة البنك الأهلى)

محمود شكرى (وزير سابق)

محمد أمين فكرى (محافظ البنك الاهلى المصرى)

محمد حلمى عيسى (وزير سابق)

سيزوستريس سيداروس (وزير مفوض سابق)

ا• ج• بوابيه (مدير معهد الدراسات العليا الفرنسية بالقطر المصرى)

الكونت ج• ب• دى جرايى (مدير عام شركة قنال السويس العالمية)

عبد الرزاق احمد السنهورى (رئيس مجلس الدولة)

م• جاكيه (محام استشارى)

حسن مختار رسمى (وكيل وزارة المالية سابقا)

حسين فهمى (وزير سابق)

سنى اللقانى (وكيل ديوان المحاسبة سابقا)

زكى عبد المتعال (وزير سابق)

السير ا• كين بويد (رئيس مجلس ادارة شركة صباغى البيضا)

م• فانسينو (رئيس مجلس ادارة البنك العقارى المصرى)

السكرتير : **ا• ج• ليفى** (مدير مصلحة الاحصاء سابقا)

المراجعان : **اسكندر ا• دوس وبول ديمانجيه**

مصر المعاصرة

(السنة الرابعة والأربعون — العدد ٢٧١ — يناير ١٩٥٣)

الثمن ٤٠ قرشا

المطبعة العالمية
١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة

أعضاء الجمعية

أعضاء الجمعية فئتان : أعضاء مشتركون يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشاً صاغاً سنويا ، وأعضاء مؤيدون يؤدون اشتراكا قدره عشرة جنيهات على الأقل سنوياً .

ويقدم طلب العضوية مصحوباً بتزكية واحد على الأقل من أعضاء الجمعية ، ومتى وافق عليه مجلس الإدارة ، يكسب الطالب صفة العضوية ومزاياها بما فى ذلك تلقى مجلة مصر المعاصرة دون مقابل .

وعدد أعضاء الجمعية فى الوقت الحاضر يناهز ستمائة عضواً .

الاشتراك فى المجلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائة وخمسون قرشاً صاغاً فى مصر والسودان وأربعة وثلاثون شلناً للبلاد الأخرى المنضمة إلى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عدداً من المجلة ولا يطالب به ، قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر إلا مقابل أداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الأعضاء والمشتركين أربعون قرشاً صاغاً فى مصر والسودان ، وثمان شلنات فى البلاد الأخرى المنضمة إلى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » .

ولا يباح نقل أو ترجمة أية مقالة منشورة فى هذه المجلة بغير إذن سابق من الجمعية .

وكل مقال يرسل إلى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية .

المرجو إرسال طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات إلى سكرتارية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ .

مقر الجمعية ١٦ شارع الملكة بالقاهرة — تليفون ٥٢٧٩٧

الفهرس

رقم الصفحة

باللغة العربية

الدكتور أحمد حسين والدكتور محمد عبد الرحمن البدرى — تقرير إحصائى
عن عمال التجارة ومدى استفادتهم من مشروع الحد الأدنى للأجور ... ١ — ٣٣
الدكتور محمود أمين أنيس — الدخل الأهلى فى مصر لسنة ١٩٥٠ ... ... ٣٥ — ٦٧
تشريعات اقتصادية ومالية ... ... ٦٨ — ٨٠

باللغات الأجنبية

أسماء الأعضاء

الدكتور أحمد حسين والدكتور محمد عبد الرحمن البدرى — تقرير إحصائي
عن عمال التجارة ومدى استفادتهم من مشروع الحد الأدنى للأجور ... ١ — ٨
الدكتور جمال الدين محمد سعيد — مظاهر جديدة لتوطن الصناعة المصرية ... ٩ — ١٨
الدكتور محمود أمين أنيس — الدخل الأهلى فى مصر لسنة ١٩٥٠ ... ... ١٩ — ٣٠
الكتب الحديثة ... ... ٣١ — ٣٢
المقالات الرئيسية فى المجلات المصرية والأجنبية ... ... ٣٣ — ٥٢
تشريعات اقتصادية ومالية ... ... ٥٣ — ٧٨
جداول إحصائية ... ... ٧٩ — ١٠٣

تقرير احصـــــائى

عن عمال التجارة ومدى استفادتهم
من مشروع الحد الأدنى للأجور

وضع

الدكتور أحمد حسين و **الدكتور محمد عبد الرحمن البدرى**

وزير الشئون الاجتماعية السابق — المدرس بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

مقدمة :

عند الشروع فى اعداد مشروع الحد الأدنى للأجور اتضح أنه لا بد لدراسة الموضوع دراسة صحيحة من جمع احصاءات عن الأجور الحالية للعمال وأيام عملهم وأعبائهم العائليـة والدخل اللازم لهم لـكى يتمكنوا من الحصول على ضروريات الحياة . وعلى ضوء ما جمع من احصاءات أولية وضعت الحدود الدنيا للأجور الواردة فى مشروع القانون . ولحساب نسبة العمال المستفيدين ومقدار ما يستفيده كل منهم أمكن فيما يختص بعمال الصناعة استخراج المعلومات اللازمة من البيانات التى تجمعها مصلحة الاحصاء مرة كل ستة أشهر عن « الأجور وساعات العمل » . أما فيما يختص بعمال التجارة فقد اتضح أن المصدر الوحيد للاحصاءات اللازمة عنهم هو التعداد العام لسنة ١٩٣٧ . وغنى عن البيان أن نتائج ذلك التعداد قد أصبحت عديمة النفع ولا تمثل الواقع فى شىء . ومن هنا اتضح أنه لا بد من القيام ببحث شامل فى جميع أنحاء القطر وفى جميع أنواع المحال التجارية التى بها عمال لجمع ما يلزم من بيانات .

وقد كان اضطرارنا إلى الحصول على هذه البيانات من الميدان فرصة ثمينة لتجربة مدى النجاح الذى تصادفه فى مصر البحوث التى تقوم بها الدول المتقدمة الآن على عينات صغيرة تختار اختيارا دقيقا فى جميع أنحاء الدولة تجمع منها البيانات بمنتهى

الدقة والعناية . وهذه البحوث تجرى دوريا إما للحصول على معلومات حديثة عن الوضع القائم بين سنوات التعـــداد وإما للحصول على معلومات غير موجودة فى الاحصاءات التى تقوم بها الدولة والهيئات . وكذلك تقوم الدول المختلفة الآن بهذا النوع من البحوث بدلا من التعداد الشامل لتفادى الكثير من الخطأ الناجم عن عدم كفاية الأموال وعدم توافر العدد اللازم من الموظفين الاكفاء الذين يوثق فى البيانات التى يجمعونها . وقد صادف هذا النوع من الأبحاث نجاحا كبيرا فى مختلف أنحاء العالم ، وينتظر أن يتطور بحيث يجرى دوريا فى مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية والصحية .

فالبحث الذى نحن بصدده تجربة أولية من هـــذا النوع فى مصر . والقيمة الرئيسية لهذا البحث هى فى ذلك المجهود الذى بذل فى السفر إلى مختلف أنحاء القطر ، ثم فى البحث عن الأماكن على ضوء عناوين مأخوذة من سجلات مكتوبة بخطوط يكاد يكون من المستحيل قراءتها فى كثير من الأحيان ، ثم فى إقناع أصحاب الأعمال بأن الغرض الوحيد من البحث هو مجرد جمع البيانات كما هى . وقد تمكنا من أن نستخلص مما جمع من الميدان بيانات عديدة عن عمال التجارة ، تمس الحاجة اليها الآن بعد مضى نحو خمسة عشر عاما على تعداد عام سنة ١٩٣٧ ، وثلاثة عشر عاما على البيانات التى نشرها الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى عام ١٩٣٩[1] ، وخمسة أعوام على تعداد عام ١٩٤٧ الذى لم تظهر نتائجه بعد ، وتمكنا كذلك من عرض بعض البيانات على صورة أكثر تفصيلا مما نشر حتى الآن عن هؤلاء العمال . ويتضمن البحث كذلك بعض المعلومات عن أبواب لا يتعرض لها التعداد العام ، ولم يكن من الممكن التوسع فى استخراج أمثال هذه المعلومات نظرا لصغر حجم العينة عن الحد الذى يسمح بهذا التوسع .

---

(١) الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى « بعض مشاكل العمل فى مصر » ، ١٩٣٩ .

أخذ العينة اللازمة :

تقوم مصلحة الاحصاء أثناء عملية التعداد العام بحصر جميع المحال الصناعية والتجارية فى سجل يسمى « سجل حصر المصانع والمتاجر » يملؤه مندوبون عن هذه المصلحة ويحتوى على بيانات عن اسم المصنع أو المتجر وعنوانه ونوع الصناعة أو التجارة وعدد العمال . وقد استعمل السجل الخاص بتعداد عام ١٩٤٧ فى أخذ العينة اللازمة ، وذلك بالاقتصار على المتاجر وأخذ متجر من كل مائة متجر بطريقة الفترات المتساوية ثم استبعاد المتاجر التى ليس بها عمال . وبهذا نضمن الحصول على عينات موزعة على جميع بلدان القطر ، وعلى أحياء كل من هذه البلدان .

وقد رؤى الاقتصار على هذه العينة الصغيرة التى يبلغ حجمها ١ ٪ تقريبا من المتاجر التى بها عمال نظرا لقلة عدد الباحثين الاكفاء ولضيق الوقت الذى يمكن أن يقضوه بعيدا عن مقر أعمالهم ، ومما لا شك فيه أنه إذا روعيت الدقة التامة فى اختيار هـذه العينة الصغيرة وفى دراستها فانها تكون أفضل بكثير من عينة أكبر لا تأخذ نصيبها اللازم من الوقت والعناية .

وعملية أخذ العينة بالرغم من كونها شبه ميكانيكية إلا أنها تحتاج الى عناية تامة ، والا نتجت عينة متحيزة تؤدى الى نتائج لا تطابق الواقع . ولذا قام بأخذ هـذه العينة مجموعة من الاخصائيين الاجتماعيين الزراعيين بمصلحة الفلاح على أثر إتمام دراستهم فى قسم الشئون الريفية بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، وهذه الدراسة تشمل طرق البحث الاجتماعى ومبادىء الاحصاء .

وقد حصلنا بهذه الطريقة على عينة من المتاجر التى بها عمال غير صاحب العمل مكونة من ٤٠٠ متجر موزعة على المحافظات والبنادر والمراكز كما يأتى :

القاهرة	١٥٢ متجرا
الاسكندرية	٩٠ متجرا
القنال والسويس ودمياط	٢٨ متجرا

الوجه البحرى	٩٤	متجرا
الوجه القبلى	٣٦	متجرا

وهذه العينة موزعة على ٥٦ بلدا ، ما بين محافظة وبندر ومركز .

استمارة البحث :

وقد روعى فى تصميم استمارة البحث أن تكون فى غاية البساطة فلا تحوى من البيانات إلا ما يلزم المشروع لزوما مباشرا ، كما روعى أن تصمم الاستمارة بحيث يمكن الحصول على بياناتها من صاحب العمل مباشرة دون الالتجاء الى العمال ، وبذا يمكن تفادى ضياع الوقت فى انتظار عامل متغيب عن المتجر أو فى استدعاء هذا العامل ، كما يمكن تفادى تعطيل العمل .

لذا رؤى الاكتفاء ببيانات عن نوع التجارة وعن العامل ودرجة قرابته لصاحب العمل وأجره وعدد أيام عمله فى الأسبوع وعن دخوله الإضافية من العمل .

ولقد كان من الممكن استغلال هذا البحث فى الحصول على بيانات شيقة أخرى وهامة أيضاً مثل مدى كفاية الأجر لمقابلة أعباء العامل ولكن مثل هذه البيانات كانت تطيل المقابلة وتعقدها وتجعل مهمة الباحث ثقيلة وتقلل من اهتمامه بالبيانات الرئيسية .

ويجد القارىء نسخة من استمارة البحث ملحقة بهذا التقرير .

بحث الميدان :

وقد اشترك مع ثانى واضعى هذا التقرير فى إجراء بحث الميدان مجموعة من الشبان الذين سبق لهم العمل مدداً طويلة فى عمليات جمع البيانات من الميدان . وتم الجزء الأكبر من البحث فى المدة ما بين أغسطس وديسمبر عام ١٩٥١ .

ولعل هذه هى المرة الأولى التى يتشعب فيها مجال بحث فرعى مثل هذا البحث فيشمل جميع أنحاء القطر ، مما استلزم أسفاراً طويلة شاقة كانت تستغرق اليوم كله

فى بعض الأحيان . هذا بجانب المجهود الذى يبذله الباحثون فى إقناع أصحاب العمل باعطائهم البيانات الصحيحة ، إذ أنه لم تكن للباحثين أى سلطة تمكنهم من الحصول على هذه البيانات ، فضلا عن أن أصحاب العمل يعتقدون لأول وهلة أن الباحث ماهو إلا مندوب مصلحة الضرائب .

ونظراً لأن البحث قد أجرى بعد مرور حوالى أربعة أعوام من قيد المتاجر فى سجلات مصلحة الإحصاء (من ١٩٤٧ إلى ١٩٥١) فقد كان من المتوقع ألا يجد الباحثون بعض المتاجر الواردة فى العينة بسبب هدم بناء المتجر أو انتقال المتجر إلى جهة أخرى أو إغلاق المتجر نهائياً لوفاة صاحبه أو إفلاسه . كما كان من المتوقع أن يجد الباحثون أن بعض المتاجر أصبحت خارجة عن نطاق البحث بسبب استغناء صاحب العمل عن العامل أو العمال الذين كانوا يعملون عنده فيصبح المتجر من المتاجر التى ليس بها عمال .

وكان المتبع فى جميع هذه الحالات هو أخذ أقرب محل تجارى به عمال . وهذا الإجراء يتفق تماماً مع الخطة التى اتبعت فى أخذ العينة ، إذ أنه عند أخذ العينة لو أن المتجر الذى استبدلناه لسبب من الأسباب السابقة لم يكن مقيداً فى السجل لأخذنا المتجر الذى به عمال التالى له فى السجل ، وهو الإجراء الذى اتبعناه على الطبيعة .

وفيما يلى النتائج التى أمكن إستخلاصها وتحليلها من بيانات الاستمارات ، نعرض منها أولا بيانات عن المتاجر من حيث توزيعها جغرافياً ومن حيث عدد عمالها . ثم نعرض بيانات عن العمال من حيث أيام عملهم وأعمارهم وأقارب أصحاب العمل منهم وتوزيعهم بحسب النوع وبحسب العمل ونعرض كذلك أجور هؤلاء العمال مقسمة إلى أجور يومية وأسبوعية وشهرية والدخول الاضافية للعمال من العمل ، ومدى استفادتهم من مشروع الحد الأدنى للأجور .

توزيع المتاجر والعمال فى جهات القطر المختلفة :

وجد بعد تفريغ البيانات أن هذه المتاجر يعمل بها ١٢٩٩ عامل ينقسمون بحسب حدود السن الواردة فى مشروع قانون الحد الأدنى للأجور إلى ثلاث فئات :

ا — الرجال (١٨ سنة فأكثر) وعددهم ١١٠٩ عامل أى ٤ر٨٥٪ من العمال

ب — الأولاد (١٥ سنة وأقل من ١٨) وعددهم ٩٥ عامل أى ٣ر٧٪ من العمال .

جـ — الأحداث [١] (أقل من ١٥ سنة) وعددهم ٩٥ عامل أى ٣ر٧٪ من العمال .

أما توزيع هؤلاء العمال فى جهات القطر المختلفة فيتضح من الجدول الآتى :

الجدول الأول

توزيع المتاجر والعمال بحسب جهات القطر المختلفة وبحسب فئات هؤلاء العمال

الجهة	عدد المتاجر	العمال			
		العدد الكلى	رجال	أولاد	أحداث
القاهرة	١٥٢	٥٩٢	٥٣٠	٣٤	٢٨
الاسكندرية	٩٠	٣٤٢	٢٩٥	٢١	٢٦
القنال والسويس ودمياط	٢٨	٧١	٥٣	٧	١١
الوجه البحرى	٩٤	٢١٦	١٦٦	٢٤	٢٦
الوجه القبلى	٣٦	٧٨	٦٥	٩	٤
المجموع ...	٤٠٠	١٢٩٩	١١٠٩	٩٥	٩٥

ومن هذا الجدول يمكننا تلخيص توزيع المتاجر التى بها عمال وتوزيع هؤلاء العمال فى أنحاء القطر كما يأتى :

---

(١) هذه الفئات الثلاثة (الرجال والأولاد والأحداث) تشمل الذكور والإناث . وقد أطلقت عليها هنا أسماء مذكرة نظراً لضآلة نسبة الإناث بين العمال كما سنبين فيما بعد .

الجهـــة	النسبة المئوية للمتاجر التى بها عمال	النسبة المئوية للعمـال
القـــاهرة	٣٨,٠ ٪	٤٥,٦ ٪
الاسكندرية	٢٢,٥ ٪	٢٦,٣ ٪
القنال والسويس ودمياط	٧,٠ ٪	٥,٥ ٪
الوجه البحرى	٢٣,٥ ٪	١٦,٦ ٪
الوجه القبـــلى	٩,٠ ٪	٦,٠ ٪
المجمـــوع ...	١٠٠,٠ ٪	١٠٠,٠ ٪

ومن هذا الجدول نرى بوضوح مدى تركيز هذه المحال فى المحافظات ، ففيها أكثر من ثلثى المحال التجارية التى بها عمال ، وأكثر من ثلاثة أرباع العمال .

أحجام المحال التجارية :

يتضح من الجدول الأول أن متوسط عدد عمال المحال التجارية التى بها عمال هو ٣ر٩ فى القاهرة ، ٣ر٨ فى الاسكندرية ، ٢ر٥ فى بقية المحافظات ، ٢ر٣ فى الوجه البحرى ، ٢ر١ فى الوجه القبلى . أما المتوسط للقطر كله فهو ٣ر٢٥ .

ويمكننا دراسة أحجام المحال التجارية بتفصيل أكثر من الجدول التالى .

الجدول الثانى

توزيع المحال التجارية بحسب عدد عمالها وبحسب فئات هؤلاء العمال

عدد عمال المتجر	عدد المتاجر	العمـــــال			
		عدد العمال	رجال	أولاد	أحداث
١	١٧٨	١٧٨	١١٥	٢٢	٤١
٢	٨٧	١٧٤	١٢١	٣٢	٢١
٣	٥٥	١٦٥	١٤٠	٩	١٦
٤	٢٧	١٠٨	٨٩	١١	٨
٥	١٢	٦٠	٥٥	٣	٢
٦ — ١٠	٢٦	١٩٢	١٧٨	١٠	٤
١١ — ١٥	٨	٩٨	٩٢	٤	٢
١٦ — ٢٠	٢	٣٥	٣٣	١	١
٢١ — ٢٥	٣	٦٩	٦٦	٣	—
أكثر من ٢٥	٢	٢٢٠	٢٢٠	—	—
المجمـــوع	٤٠٠	١٢٩٩	١١٠٩	٩٥	٩٥

ومن هذا الجدول نرى أنه فيما يختص بالمتاجر التى بها عمال :

٤٤٫٥ ٪ من هذه المتاجر بها عامل واحد ، ويعمل فى هذه المتاجر ١٣٫٧ ٪ من العمال .

٢١٫٧٥ ٪ من هذه المتاجر بها عاملان ، ويعمل فى هذه المتاجر ١٣٫٤ ٪ من العمال .

١٣٫٧٥ ٪ من هذه المتاجر بها ٣ عمال ، ويعمل فى هذه المتاجر ١٢٫٧ ٪ من العمال .

٦٫٧٥ ٪ من هذه المتاجر بها ٤ عمال ، ويعمل فى هذه المتاجر ٨٫٣ ٪ من العمال .

٧٫٠ ٪ من هذه المتاجر بها ٥ عمال ، ويعمل فى هذه المتاجر ٤٫٦ ٪ من العمال .

٦٫٥ ٪ من هذه المتاجر بها ٦ – ١٠ عمال ، ويعمل فى هذه المتاجر ١٤٫٨ ٪ من العمال .

٢٫٠ ٪ من هذه المتاجر بها ١١–١٥ عمال ، ويعمل فى هذه المتاجر ٧٫٥ ٪ من العمال .

١٫٧٥ ٪ من هذه المتاجر بها أكثر من ١٥ عامل ، ويعمل فى هذه المتاجر ٢٥٫٠ ٪ من العمال .

ويتضح من هذه النسب أن ثلثى المتاجر التى بها عمال يعمل بها عامل أو اثنان ، وتضم هذه المتاجر ٢٧ ٪ من العمال ، كما يتضح أن ٩٠ ٪ من المتاجر التى بها عمال يتراوح عدد عمالها بين واحد وخمسة وتضم هذه المتاجر ٥٣ ٪ من العمال .

ويمكننا المقارنة بين أحجام المتاجر فى جهات القطر المختلفة من الجدول التالى :

الجدول الثالث

توزيع المتاجر فى جهات القطر المختلفة بحسب عدد عمالها

الجهة	عدد المتاجر	عدد العمال فى المتجر			
		١	٢	٣ — ٤	٥ فأكثر
القاهرة	١٥٢	٦٧	٢٨	٣٧	٢٠
الاسكندرية	٩٠	٢٦	٢٦	٢٠	١٨
بقية المحافظات	٢٨	١٤	٤	٥	٥
المجموع للمحافظات	٢٧٠	١٠٧	٥٨	٦٢	٤٣
الوجه البحرى	٩٤	٥٠	٢٠	١٦	٨
الوجه القبلى	٣٦	٢١	٩	٤	٢
المجموع الكلى	٤٠٠	١٧٨	٨٧	٨٢	٥٣

والتوزيع النسبي للمتاجر الواردة فى الجدول السابق كما يأتى :

عدد العمال فى المتجر	النسبة المئوية للمتاجر			
	المحافظات	الوجه البحرى	الوجه القبلى	القطر الكلى
١	٪ ٣٩,٦	٪ ٥٣,٢	٪ ٥٨,٣	٪ ٤٤,٥
٢	٪ ٢١,٥	٪ ٢١,٣	٪ ٢٥,٠	٪ ٢١,٧٥
٣ — ٤	٪ ٢٣,٠	٪ ١٧,٠	٪ ١١,١	٪ ٢٠,٥
٥ فأكثر	٪ ١٥,٩	٪ ٨,٥	٪ ٥,٦	٪ ١٣,٢٥
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

عدد أيام العمل فى الأسبوع .

وجد أن حوالى ثلثى العمال الذين تشملهم العينة يعملون ستة أيام فى الأسبوع وأن ٣٠ ٪ بينهم يعملون سبعة أيام فى الأسبوع . ويبين الجدول التالى أيام العمل فى الأسبوع بالتفصيل .

الجدول الرابع

توزيع العمال بحسب عدد أيام العمل فى الأسبوع فى فئات السن الثلاثة

أيام العمل فى الاسبوع	العمال			
	العدد الكلى	رجال	أولاد	أحداث
٢	٣	٣	—	—
٣	١١	١١	—	—
٤	٢١	٢١	—	—
٥	١٩	١٧	١	١
٦	٨٥٦	٧٤٥	٦١	٥٠
٧	٣٨٩	٣١٢	٣٣	٤٤
المجموع	١٢٩٩	١١٠٩	٩٥	٩٥

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن نسبة العمال الذين لا يأخذون يوماً للراحة الاسبوعية تزداد كلما صغرت فئة السن ، فهى ٢٨٫١ ٪ بين الرجال ، ٣٤٫٧ ٪ بين الأولاد ، ٤٦٫٣ ٪ بين الأحداث .

أعمار العمال :

سبق أن بينا أن ٨٥٫٤ ٪ من العمال من الرجال ، ٧٫٣ ٪ منهم من الأولاد ، ٧٫٣ ٪ منهم من الأحداث . وفيما يلى بيان أكثر تفصيلا عن أعمار هؤلاء العمال .

الجدول الخامس

توزيع العمال بحسب أعمارهم

فئات الأعمار	عدد العمال	النسبة المئوية
أقل من ١٠ سنوات	١١	٠٫٨ ٪
١٠ وأقل من ١٥	٨٤	٦٫٥ ٪
١٥ وأقل من ٢٠	١٩٣	١٤٫٩ ٪
٢٠ وأقل من ٣٠	٣٩٧	٣٠٫٦ ٪
٣٠ وأقل من ٤٠	٢٩٩	٢٣٫٠ ٪
٤٠ وأقل من ٥٠	١٨٢	١٤٫٠ ٪
٥٠ وأقل من ٦٠	١٠٢	٧٫٨ ٪
أكثر من ٦٠	٣١	٢٫٤ ٪
المجمـــوع	١٢٩٩	١٠٠٫٠ ٪

وواضح من هذا الجدول أن السن الشائع بين عمال التجارة يتراوح بين ٢٠ ، ٣٠ سنة وأن أكثر من نصف العمال تتراوح أعمارهم بين ٢٠ ، ٤٠ سنة وأن أكثر من ثلثيهم تتراوح أعمارهم بين ٢٠ ، ٥٠ سنة .

الأقارب :

المقصود بكلمة عمال التى استعملت فى هذا التقرير إلى الآن هو الأشخاص

المشتغلون فى المحال التجارية غير أصحاب الأعمال . وهؤلاء العمال ينقسمون إلى أقارب وغير أقارب . والمقصود بالأقارب هنا هو الأبناء والأخوة والأزواج والآباء (ذكوراً وأناثاً) . وقد راعينا هذا التقسيم هنا لأنه من الصعب التدخل بين صاحب العمل وهذه الفئة من أقاربه ، لأنهم فى الأغلبية العظمى من الحالات يعيشون فى معيشة واحدة مع صاحب العمل ، فضلا عن حصولهم منه على أجور عينية يصعب تحديدها .

وقد وجد أن عدد هؤلاء الأقارب فى العينة هو ١٥٨ فرداً أى حوالى $\frac{1}{8}$ العمال وتوزيعهم حسب نوع قرابتهم لصاحب العمل وحسب فئات سنهم كما يأتى :

الجدول السادس

توزيع الأقارب بحسب نوع القرابة وبحسب فئات السن الثلاثة

نوع القرابة	عدد العمال	رجال	أولاد	أحداث
أبنـــاء	١١١	٥٦	١٨	٣٧
أخـــوة	٤٠	٣٥	٣	٢
أزواج	٤	٤	—	—
آبـــاء	٣	٣	—	—
المجمـــوع	١٥٨	٩٨	٢١	٣٩

ومن هذا الجدول يتضح أن ٧٠ ٪ من هؤلاء الأقارب من الأبناء وأن ثلث هؤلاء الأخيرين من الأحداث ، ونصفهم من الرجال .

كما يتضح أن ٢٥ ٪ من مجموع الأقارب من الأحداث ، ١٣ ٪ منهم من الأولاد ، ٦٢ ٪ منهم من الرجال . ويلاحظ من هذه الأرقام الفارق الكبير بين نسبتى الأحداث والأولاد من الأقارب وبين هاتين النسبتين من بين جميع العمال . فنسبة الأحداث فى جميع العمال لا تتعدى ٧٫٣ ٪ ونسبة الأولاد بينهم هى كذلك ٧٫٣ ٪ فقط .

ويتضح الإختلاف الكبير بين توزيع أعمار الأقارب وتوزيع أعمار جميع العمال من الجدول التالى :

الجدول السابع

توزيع الأقارب بحسب أعمارهم

فئات الأعمار	عدد العمال	النسبة المئوية
أقل من ١٠ سنوات	٨	٥,١ ٪
١٠ وأقل من ١٥	٣١	١٩,٦ ٪
١٥ وأقل من ٢٠	٣٥	٢٢,١ ٪
٢٠ وأقل من ٣٠	٣٦	٢٢,٨ ٪
٣٠ وأقل من ٤٠	٢٨	١٧,٧ ٪
٤٠ وأقل من ٥٠	٩	٥,٧ ٪
٥٠ وأقل من ٦٠	٩	٥,٧ ٪
٦٠ فأكثر	٢	١,٣ ٪
المجمـــوع	١٥٨	١٠٠ ٪

فمن هذه الأرقام نرى أن السن الشائع بين الأقارب يقل حوالى عشر سنوات عن السن الشائع بين جميع العمال ، فهو هنا يتراوح بين ١٠ ، ٢٠ سنة وعدد الذين تتراوح أعمارهم بين هذين الحدين يزيد على $\frac{2}{5}$ العمال . كما نلاحظ أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات بين الأقارب أكبر بكثير من نظيرتها بين جميع العمال ، فبينما هى ١ر٥ ٪ من الأقارب نجد أنها ٨ر ٪ فقط من جميع العمال .

وقد ذكرنا من قبل أنه وجد من بين المتاجر التى شملتها العينة ١٧٨ متجراً (أى ٤٤ر٥ ٪) يعمل بها عامل واحد . وقد وجد بعد تفريغ البيانات أن من بين هذه المتاجر يوجد ٧٠ متجراً (أى ٣٩ر٣ ٪) يكون هذا العامل الواحد فيها قريباً لصاحب العمل (أبناء وأخوة وأزواج وآباء) وهذه المتاجر موزعة كما يلى :

الجدول الثامن

توزيع المحال التى بها عامل واحد وهو من أقارب صاحب العمل بحسب نوع القرابة

نوع القرابة	عدد المتاجر	النسبة المئوية
أبنـــاء	٥٦	٨٠ ٪
أخـــوة	١١	١٦ ٪
أزواج	١	٤ ٪
آبـــاء	٢	
المجمـــوع	٧٠	١٠٠ ٪

وبذا نرى أنه فى ٤٠ ٪ تقريباً من المتاجر التى بها عامل واحد يكون هذا العامل قريباً لصاحب العمل وفى ٨٠ ٪ من الحالات نجد أن هذا القريب هو ابن صاحب العمل .

الموظفون :

كذلك نجد من بين العمال الذين لا يمتون بصلة قرابة إلى صاحب العمل فئة تقوم بالأعمال الإدارية والكتابية والفنية العالية وهى التى تسمى بفئة الموظفين . وعدد أفراد هذه الفئة فى العينة هو ٢٣٩ أى ١٨٫٤ ٪ من جميع العمال . وهؤلاء الموظفون موزعون بحسب السن كما يلى :

الجدول التاسع

توزيع الموظفين بحسب أعمارهم

فئات الأعمار	عدد الموظفين	النسبة المئوية
١٨ وأقل من ٢٠	١	٠,٤ ٪
٢٠ وأقل من ٣٠	٦٠	٢٥,١ ٪
٣٠ وأقل من ٤٠	٥٨	٢٤,٣ ٪
٤٠ وأقل من ٥٠	٦٨	٢٨,٥ ٪
٥٠ وأقل من ٦٠	٤٥	١٨,٨ ٪
أكثر من ٦٠	٧	٢,٩ ٪
المجمـــوع	٢٣٩	١٠٠ ٪

وهذا الجدول يبين اختلافاً واضحاً بين توزيع أعمار هذه الفئة وتوزيع أعمار بقية العمال فجميع أفراد هذه الفئة من الرجال (١٨ سنة فما فوق) ونسبة كبيرة منهم تبلغ حوالى ٢٨,٥ ٪ تتراوح أعمارها بين ٤٠ ، ٥٠ سنة وهذه النسبة ضعف النسبة المناظرة لها بين جميع العمال . وكذلك يتضح من الجدول أنه من الصعب تحديد سن شائع لهذه الفئة ، إذ أن توزيع الأعمار يكاد يكون متساوياً فيما بين ٢٠ ، ٥٠ سنة .

العاملات :

وجد أن العينة تحتوى على عدد ضئيل من النساء ، بلغ ٣٣ عاملة ، بنسبة ٢,٥ ٪ من جميع العمال . وهؤلاء العاملات موزعات بحسب السن والقرابة لصاحب العمل كما يأتى :

الكبار (١٨ سنة فأكثر) ٢٦ عاملة (٢ زوجات صاحب العمل ، ٢٤ غير قريبات) .

البنات (١٥ سنة وأقل من ١٨) ٣ عاملات (واحدة بنت صاحب العمل ، ٣ غير قريبات) .

الأحداث (أقل من ١٥ سنة) ٤ عاملات (٣ بنات صاحب العمل ، وواحدة غير قريبة) .

وقد وجد بعد استبعاد الأقارب أن عاملة واحدة فقط تعمل باليومية . أما الباقيات وعددهن ٢٦ عاملة فهن من ذوات المهايا الشهرية : ١٧ منهن موظفات يقمن بالأعمال الإدارية والكتابية ، ٦ منهن بائعات ، ٣ منهن خادمات .

الأجور

الأجور الشهرية هى أكثر أنواع الأجور شيوعا بين عمال التجارة ، فقد وجد أن العمال الذين يتقاضون أجورا بين أفراد العينة موزعون كما يأتى :

الجدول العاشر

توزيع العمال بحسب نوع الأجر وبحسب فئات السن الثلاثة

فئات السن	عدد العمال	أجور يومية	أجور أسبوعية	أجور شهرية
أحداث	٥٦	٣١	٦	١٩
أولاد	٧٤	٣٦	١٠	٢٨
رجال	١٠١١	٣٢٩	٤٩	٦٣٣
المجمـوع	١١٤١	٣٩٦	٦٥	٦٨٠

ومن هـذا التوزيع نرى أن ٥٩٫٦ ٪ من العمال يتقاضون أجورهم شهريا ، ٣٤٫٧ ٪ منهم يتقاضون أجورهم يوميا . كما نلاحظ ضآلة نسبة الذين يتقاضون أجورا أسبوعية فهى حوالى ٥٫٧ ٪ فقط بين هؤلاء العمال بينما هى ٨٩٫١ ٪ بين عمال الصناعة .

وكذلك نلاحظ أن نسبة الذين يتقاضون أجورا يومية تزداد كلما صغر السن ، فهذه النسبة هى ٣٢٫٦ ٪ بين الرجال ، ٤٨٫٧ ٪ بين الأولاد ، ٥٥٫٤ ٪ بين الأحداث .

وإذا درسنا فئة الموظفين وحدهم فاننا نجد أن جميعهم تقريبا يتقاضون أجورا شهرية فقد وجد إنه من بين الموظفين الذين شملتهم العينة (وعددهم ٢٣٩ موظفا) لا يوجد سوى ثلاثة (إى حوالى ١٫٣ ٪) يتقاضون أجورا يومية . ولم يوجدمن بينهم من يتقاضى أجراً أسبوعياً .

الأجور اليومية :

تتراوح الأجور اليوميـة للاحداث بين قرشين ، ١٥ قرشا وللأولاد بين ٤ قروش ، ٣٠ قرشا وللرجال بين أربعة قروش ، ٨٠ قرشا . وفيما يلى توزيع الأفراد ذوى الأجور اليومية بحسب فئات الأجر وفئات السن الثلاثة .

الجدول الحادى عشر

توزيع العمال ذوى الأجور اليومية بحسب فئات الأجر وفئات السن الثلاثة

فئات الأجر اليومى	عدد العمال	رجال	أولاد	أحداث
أقل من ٥ قروش	٩	١	١	٧
٥ وأقل من ١٠	٢٨	٥	١٠	١٣
١٠ وأقل من ١٥	٦٣	٤٣	١٣	٧
١٥ وأقل من ٢٠	٧٢	٦٢	٦	٤
٢٠ وأقل من ٢٥	٩٠	٨٧	٣	—
٢٥ وأقل من ٣٠	٥٦	٥٤	٢	—
٣٠ وأقل من ٣٥	٤٠	٣٩	١	—
٣٥ وأقل من ٤٠	١٧	١٧	—	—
٤٠ وأقل من ٤٥	١٠	١٠	—	—
٤٥ فأكثر	١١	١١	—	—
المجمـــوع	٣٩٦	٣٢٩	٣٦	٣١

وبدراسة هذا الجدول وكذلك الأجور الأصلية بالتفصيل نجد أنه فى حالة من يتقاضون أجوراً يومية :

الأجر اليومى الشائع بين الرجال يتراوح بين ٢٠ ، ٢٥ قرشا ومتوسط الأجر هو ٢٣ قرشا .

الأجر اليومى الشائع بين الأولاد يتراوح بين ١٠ ، ١٥ قرشا ومتوسط الأجر هو ١٢٫٥ قرشا .

الأجر اليومى الشائع بين الأحداث يتراوح بين ٥ ، ١٠ قروش ومتوسط الأجر هو ٧٫٦ قرشا .

ونجد كذلك أن متوسط الأجر اليومى لجميع ذوى الأجور اليومية هو ٢٠٫٨ قرشاً .

الأجور الأسبوعية :

وجد بعد تفريغ بيانات العمال ذوى الأجور الأسبوعية أن الحد الأدنى لهذه الأجور هو ٣٠ قرشا فى الأسبوع لكل من فئات السن الثلاثة ، أما الحد الأعلى فهو ٥٠٠ قرشاً بين الرجال ، ١٢٠ قرشا بين الأولاد ، ٦٠ قرشا بين الأحداث . وفيما يلى توزيع العمال ذوى الأجور الأسبوعية بحسب فئات الأجر وفئات السن الثلاثة

الجدول الثانى عشر

توزيع العمال ذوى الأجور الأسبوعية بحسب فئات الأجر وفئات السن الثلاثة

فئات الأجر الأسبوعى بالقروش	عدد العمال	رجال	أولاد	أحداث
٣٠ وأقل من ٥٠	٧	١	٢	٤
٥٠ وأقل من ١٠٠	١١	٤	٥	٢
١٠٠ وأقل من ١٥٠	٣١	٢٨	٣	—
١٥٠ وأقل من ٢٠٠	٦	٦	—	—
٢٠٠ وأقل من ٢٥٠	٥	٥	—	—
٢٥٠ فأكثر	٥	٥	—	—
المجمـــوع	٦٥	٤٩	١٠	٦

ونرى من هذا الجدول وبدراسة الأجور الأسبوعية بالتفصيل أن :

الأجر الأسبوعى الشائع بين الرجال يتراوح بين ١٠٠ ، ١٥٠ قرشا ومتوسط الأجر هو ١٥١٫٥ قرشا .

الأجر الأسبوعى الشائع بين الأولاد يتراوح بين ٥٠ ، ١٠٠ قرش ومتوسط الأجر هو ٧٠٫٥ قرشا .

الأجر الأسبوعى الشائع بين الأحداث يتراوح بين ٣٠ ، ٥٠ قرشا ومتوسط الأجر هو ٤٤ قرشا .

وكذلك نجد أن متوسط الأجر فى الأسبوع لجميع ذوى الأجور الأسبوعية هو ١٢٩ قرشا .

الأجور الشهرية :

هذه الأجور مبينة بالتفصيل فى الجدول التالى :

الجدول الثالث عشر

توزيع ذوى الأجور الشهرية بحسب فئات الأجر وفئات السن الثلاثة

فئات الأجر الشهرى بالقروش	عدد العمال	رجال	أولاد	أحداث
أقل من ١٠٠	٦	٣	—	٣
١٠٠ وأقل من ٣٠٠	٣٤	١٥	٨	١١
٣٠٠ وأقل من ٥٠٠	١١٠	٩١	١٤	٥
٥٠٠ وأقل من ٧٠٠	١٥٧	١٥٤	٣	—
٧٠٠ وأقل من ٩٠٠	٧٢	٧٠	٢	—
٩٠٠ وأقل من ١١٠٠	٣٩	٣٨	١	—
١١٠٠ وأقل من ١٣٠٠	٣٧	٣٧	—	—
١٣٠٠ وأقل من ١٥٠٠	٣٨	٣٨	—	—
١٥٠٠ وأقل من ٢٥٠٠	٧٧	٧٧	—	—
٢٥٠٠ وأقل من ٣٥٠٠	٦٢	٦٢	—	—
٣٥٠٠ وأقل من ٤٥٠٠	٢٦	٢٦	—	—
٤٥٠٠ وأكثر	٢٢	٢٢	—	—
المجمـــوع	٦٨٠	٦٣٣	٢٨	١٩

ومن هذا الجدول ومن الأجور الأصلية نجد أن :

الأجر الشهرى الشائع بين الرجال يتراوح بين ٥٠٠ ، ٧٠٠ قرشاً ومتوسط الأجر الشهرى هو ١٣٦٠٫٢ قرشاً .

الأجر الشهرى الشائع بين الأولاد يتراوح بين ٣٠٠ ، ٥٠٠ قرشاً ومتوسط الأجر الشهرى هو ٣٦٨٫٤ قرشاً .

الأجر الشهرى الشائع بين الأحداث يتراوح بين ١٠٠ ، ٣٠٠ قرشاً ومتوسط الأجر الشهرى هو ١٩١٫١ قرشاً .

ويرجع هذا الإختلاف الكبير بين الأجر الشائع وبين متوسط الأجر بين الرجال إلى وجود موظفى المؤسسات التجارية الكبيرة بين هذه الفئة ، وهؤلاء الموظفون يتقاضون مهايا عالية جداً بلغت ١٠٨٣٣ قرشاً فى العينة ، ومهايا هؤلاء للموظفين ترفع كذلك إلى درجة كبيرة المتوسط العام لجميع ذوى الأجور الشهرية فنجد أنه ١١٣٩٫٧ قرشاً .

مدى استفادة العمال من مشروع الحد الأدنى للأجور

نشرع الآن فى حساب نسبة العمال المستفيدين من المشروع ومقدار ما يستفيدونه لكل من ذوى الأجور اليومية والأسبوعية والشهرية . ولتوحيد النتائج فى النهاية سنحسب لكل من هذه الفئات مقدار ما تستفيده فى الأسبوع . وقد اخترنا الإستفادة الأسبوعية لكى تسهل المقارنة بين مدى استفادة عمال التجارة وعمال الصناعة . إذ أن الغالبية العظمى من عمال الصناعة يتقاضون أجورهم أسبوعياً .

ومن المعلوم أن مشروع قانون الحد الأدنى للأجور ينص على أنه لا يجوز أن يقل أجر العامل فى الأعمال غير الزراعية عن ١٥ قرشاً فى اليوم للحدث (أقل من ١٥ سنة) ، ٢٠ قرشاً فى اليوم للولد (١٥ سنة وأقل من ١٨) . أما الذين تبلغ سنهم ١٨ سنة فأكثر فلا يجوز أن يقل أجرهم عن ٢٥ قرشاً فى اليوم أو ٦٢٥ قرشاً فى الشهر .

أولا — العمال ذوو الأجور اليومية :

بحساب مقدار ما يستفيده العامل فى اليوم وضربه فى عدد أيام العمل فى الاسبوع حصلنا على الجدول الآتى :

الجدول الرابع عشر

المستفيدون وغير المستفيدين من ذوى الأجور اليومية ومقدار الاستفادة فى الأسبوع

فئات السن	عدد العمال	غير المستفيدين	المستفيدون	مقدار الاستفادة فى الاسبوع بالقروش					
				أقل من ١٠	١٠ —	٣٠ —	٦٠ —	٩٠ —	١٢٠ — ١٥٠
رجال	٣٢٩	١٣١	١٩٨	١	١٩	٨٣	٦٥	٢٤	٦
أولاد	٣٦	٦	٣٠	—	٢	١٠	١٣	٥	—
أحداث	٣١	٤	٢٧	—	٣	١٢	١١	١	—
المجموع	٣٩٦	١٤١	٢٥٥	١	٢٤	١٠٥	٨٩	٣٠	٦

ومن هذا الجدول نرى أن ٦٤٫٤ ٪ من ذوى الاجور اليومية يستفيدون من القانون ونسب المستفيدين فى فئات السن الثلاثة هى : ٦٠ ٪ من الرجال ، ٨٣ ٪ من الاولاد ، ٨٧ ٪ من الأحداث . وبحساب مقدار الاستفادة وجملة الأجور الأصلية نجد أن تطبيق القانون سيرفع أجور هذه الفئة بنسبة ٢٩,٢ ٪

ثانيا — العمال ذوو الأجور الأسبوعية :

حسبنا لهذه الفئة الحد الأدنى للأجر الأسبوعى كما يحدده القانون بحسب عدد أيام العمل فى الأسبوع وعلى ضوء هذا الحد الأدنى أمكننا حساب عدد المستفيدين وغير المستفيدين ومقدار الاستفادة فى الأسبوع لهذه الفئة ، كما هو مبين فى الجدول التالى :

الجدول الخامس عشر

المستفيدون وغير المستفيدين من ذوى الأجور الأسبوعية ومقدار الاستفادة فى الأسبوع

فئات السن	عدد العمال	غير المستفيدين	المستفيدون	مقدار الاستفادة فى الاسبوع					
				أقل من ١٠	١٠ـ	٣٠ـ	٦٠ـ	٩٠ـ	١٢٠ـ١٥٠
رجال	٤٩	١٧	٣٢	—	٢	٢٥	٤	—	١
أولاد	١٠	١	٩	—	٢	٢	٢	٣	—
أحداث	٦	—	٦	—	—	٦	—	—	—
المجموع	٦٥	١٨	٤٧	—	٤	٣٣	٦	٣	١

فنسبة المستفيدين بين أفراد هذه الفئة هى ٣ر٧٢٪ . ونسبة المستفيدين فى فئات السن الثلاثة هى ٣ر٦٥٪ من الرجال ، ٩٠٪ من الأولاد ، ١٠٠٪ من الأحداث .

وبحساب مقدار الاستفادة وجملة الأجور الأصلية نجد أن تطبيق القانون سيرفع أجور هذه الفئة بنسبة ٤ر٢٩٪ .

ثالثاً — العمال ذوو الأجور الشهرية :

لدراسة مدى استفادة هذه الفئة حسبنا الأجر السنوى لكل فرد من الأحداث والأولاد ، ثم حسبنا له عدد أيام العمل فى السنة وبالتالى حسبنا مقدار الاستفادة فى السنة . أما فى حالة الرجال فقد حسبنا مقدار الاستفادة السنوية مباشرة على اعتبار أن الأجر سيرتفع إلى ٦٢٥ قرشاً فى الشهر بحسب نص القانون . ومن الاستفادة السنوية لكل من الفئات الثلاثة حسبنا الاستفادة الأسبوعية على اعتبار أن السنة ٥٢ أسبوعاً .

الجدول السادس عشر

المستفيدون وغير المستفيدين من ذوى الأجور الشهرية ومقدار الاستفادة فى الأسبوع

فئات السن	عدد العمال	غير المستفيدين	المستفيدون	مقدار الاستفادة فى الاسبوع بالقروش					
				أقل من ١٠	١٠ـ	٣٠ـ	٦٠ـ	٩٠ـ	١٢٠ـ١٥٠
رجال	٦٣٣	٣٩١	٢٤٢	٦٢	٧٢	٤٣	٥٣	٨	٤
أولاد	٢٨	٣	٢٥	٣	٤	١٠	٥	٣	—
أحداث	١٩	١	١٨	١	٣	٧	٦	١	—
المجموع	٦٨٠	٣٩٥	٢٨٥	٦٦	٧٩	٦٠	٦٤	١٢	٤

ومن هذا الجدول نرى أن نسبة المستفيدين بين ذوى الأجور الشهرية هى ٩ر٤١٪ ونسبة الاستفادة بين الرجال فى هـذه الفئة هى ٢ر٣٨٪ وبين الأولاد هى ٣ر٨٩٪ وبين الأحداث هى ٧ر٩٤٪ .

وبحساب مقدار الاستفادة وجملة الأجور الأصلية نجد أن تطبيق القانون سيرفع أجور هذه الفئة بنسبة ٤ر٦٪ .

الاستفادة بين جميع العمال :

يلاحظ أننا عند حساب نسب المستفيدين فى الفئات الثلاثة السابقة قد أسقطنا من مجموع العمال فئة الأقارب الذين لا يعملون بأجر . ولذا ، لكى تكون نسب المستفيدين التى نحصل عليها من بين جميع العمال سنعرض الآن جدولين يحتويان على ملخص بيانات الجداول الثلاث السابقة بعد إجراء هـذا التعديل على مجموع العمال .

الجدول السابع عشر

نسب المستفيدين من العمال فى فئات السن الثلاثة

فئات السن	أفراد العينة				المستفيدون		
	عدد الأفراد	أقارب	غير أقارب	عدد المستفيدين	النسبة المئوية الى مجموع أفراد الفئة	النسبة المئوية الى مجموع غير الأقارب	النسبة المئوية الى مجموع المستفيدين
رجال	١١٠٩	٩٨	١٠١١	٤٧٢	٤٢ر٦ ٪	٤٦ر٧ ٪	٨٠ر٤ ٪
أولاد	٩٥	٢١	٧٤	٦٤	٦٧ر٤ ٪	٨٦ر٥ ٪	١٠ر٦ ٪
أحداث	٩٥	٣٩	٥٦	٥١	٥٣ر٧ ٪	٩١ر١ ٪	٨ر٥ ٪
المجموع	١٢٩٩	١٥٨	١١٤١	٥٨٧	٤٥ر٣ ٪	٥١ر٤ ٪	١٠٠ ٪

ومما يسترعى الانتباه فى هـذا الجدول أنه بينما ٩١ر١ ٪ من الأحداث الذين يعملون بأجر يستفيدون من المشروع ، نجد أن هـذه النسبة تهبط بعد إدخال الأحداث من الأقارب فتصبح ٥٣ر٧ ٪ من بين الأحداث .

ومن هـذا الجدول نرى أن عدد المستفيدين هو ٥٨٧ عاملا من بين ١٢٩٩ عاملا (أى ٤٥ر٣ ٪) ونريد الآن توزيع هؤلاء المستفيدين بحسب مقدار استفادتهم فى الأسبوع .

الجدول الثامن عشر

عدد عمال الصناعة الذين يستفيدون من المشروع ومقدار ما يستفيدونه فى الأسبوع

مقدار الاستفادة فى الأسبوع بالقرش	المستفيدون				النسبة المئوية الى مجموع المستفيدين ٪	النسبة المئوية الى مجموع الذين يعملون بأجر ٪	النسبة المئوية الى مجموع العمال ٪
	عدد المستفيدين	رجال	أولاد	أحداث			
أقل من ١٠	٦٧	٦٣	٣	١	١١ر٤	٥ر٩	٥ر٢
١٠ وأقل من ٣٠	١٠٧	٩٣	٨	٦	١٨ر٢	٩ر٤	٨ر٢
٣٠ « « ٦٠	١٩٨	١٥١	٢٢	٢٥	٣٣ر٧	١٧ر٣	١٥ر٣
٦٠ « « ٩٠	١٥٩	١٢٢	٢٠	١٧	٢٧ر١٪	١٣ر٩	١٢ر٢
٩٠ « « ١٢٠	٤٥	٣٢	١١	٢	٧ر٧	٣ر٩	٣ر٥
١٢٠ « « ١٥٠	١١	١١	—	—	١ر٩	١ر٠	٠ر٨
المجموع	٥٨٧	٤٧٢	٦٤	٥١	١٠٠	٥١ر٤	٤٥ر٢

ويتضح من هـذا الجدول أن ٢ر٤٥٪ من عمال التجارة يستفيدون من المشروع كما يتضح أن الاستفادة الشائعة تتراوح بين ٣٠ و ٦٠ قرشاً فى الأسبوع وأن الذين يستفيدون مبالغ أكبر من هـذا القدر لا يتعدون ٥ر١٦٪ من العمال ينقسمون بحسب استفادتهم كما يأتى :

٨ر٠٪ يستفيدون ما بين ١٢٠ و ١٥٠ قرشاً

و ٥ر٣٪ « « ٩٠ و ١٢٠ «

و ٢ر١٢٪ « « ٦٠ و ٩٠ «

وبحساب مجموع الاستفادة ومجموع الأجور الأصلية نجد أن القانون سيرفع أجور جميع عمال التجارة بنسبة ٣ر١٢٪ .

الدخول الاضافية من العمل

الأجور التى تكلمنا عنها حتى الآن والتى استعملناها فى حساب مدى البعد عما يكفله مشروع الحد الأدنى للأجور هى الأجور النقدية ذات الصفة المستديمة التى يدفعها صاحب العمل فى آخر اليوم أو الأسبوع أو الشهر للعامل ، وقد وجد من دراسة العينة أن هناك ١٨٨ فرداً أى (من ١٦ ٪ من العمال الذين يعملون بأجر) يحصلون على دخول أخرى من العمل ، منها ماهو من رواد المحل وهو الهبات التى يدفعها هؤلاء الرواد للعمال ، ومنها ما هو من صاحب العمل نفسه ، إما على صورة إعطاء العامل بعض وجباته الغذائية أو كلها فى المحل أو على صورة إقامة العامل مع صاحب العمل إقامة كلية تشمل الغذاء أو إقامة العامل فى المحل التجارى إقامة كلية كما يحدث فى الفنادق حيث يأكل العامل وينام فى الفندق ، وإما على صورة مكافأة سنوية أو منحة أسبوعية من صاحب العمل للعامل ، كأن يعطى صاحب العمل العامل الذى يعمل عنده باليومية مبلغاً معيناً فى نهاية الأسبوع لينفقه فى عطلته الأسبوعية . ومن هذه الدخول ما هو على صورة عمولة يتقاضاها العامل عما يبيعه . وعدد العمال الذين يحصلون على هذه الأنواع من الدخول كما يأتى : —

الجدول التاسع عشر

العمال الذين يحصلون على دخول إضافية من العمل

موزعين بحسب نوع الدخل

نوع الدخل	عدد العمال	النسبة المئوية من العمال الذين يعملون بأجر
هبات من الرواد	٨٣	٧ر٣ ٪
وجبات غذائية أو اقامة	٤٩	٤ر٣ ٪
مكافآت أو منح من صاحب العمل	٢١	١ر٨ ٪
عمولة	٣٥	٣ر١ ٪
المجموع	١٨٨	١٦ر٥ ٪

وقد أمكن تقدير هذه الدخول الإضافية كلها أثناء إجراء البحث فى الميدان فيما عدا الأجور العينية التى اضطررنا إلى تقديرها تقديراً افتراضياً محضاً ، إذ اعتبرنا ثمن الواجبات قرشين للافطار وثلاثة للغذاء واثنين للعشاء ، كما اعتبرنا أن دخل العامل نظير إقامته الكاملة (بما فيها الطعام) فى محل عمله أو عند صاحب العمل هو عشرة قروش يومياً .

وهذه الدخول الإضافية تؤدى فى حالات كثيرة إلى تغير كبير فى الدخل الإجمالى للعامل فمن الجدول التالى نلاحظ أن ٥٢ ٪ من هذه المجموعة من العمال يحصلون على دخول إضافية تبلغ ٥٠ قرشاً فأكثر فى الأسبوع (أى جنيهان فأكثر شهرياً) وأن ٢٩ ٪ منها يحصلون على دخول إضافية تبلغ جنيهاً فأكثر فى الأسبوع (أى أربعة جنيهات فأكثر شهرياً) .

الجدول العشرون

العمال الذين يحصلون على دخول إضافية من العمل
موزعين بحسب مقدار هذه الدخول

الدخل الاضافى فى الأسبوع بالقرش	عدد العمال
أقل من ٥٠	٩١
٥٠ وأقل من ١٠٠	٤٣
١٠٠ وأقل من ٢٥٠	٢٧
١٥٠ وأقل من ٢٠٠	١٥
٢٠٠ فأكثر	١٢
المجمـــوع	١٨٨

وإذا درسنا نسبة هذه الدخول الإضافية إلى الأجور الأصلية نجد أن أكثر من ¼ هذه المجموعة (٢٦,٦ ٪) يحصلون على دخول إضافية من العمل تبلغ ١٠٠ ٪ فأكثر من أجرهم الأصلى . بل وجدت حالتان بلغت هذه النسبة فيهما

٦٠٠٪ ، ٨٠٠٪ من الأجر الأصلى . ونسبة الدخل الاضافية إلى الأجور الأصلية مبينة فى الجدول التالى .

الجدول الحادى والعشرون

العمال الذين يحصلون على دخول إضافية من العمل
موزعين بحسب نسبة هذه الدخول إلى الأجر الأصلى

نسبة الدخول الى الأجر الاصلى	عدد العمال
أقل من ١٠ ٪	١٨
١٠ ٪ وأقل من ٣٠ ٪	٦٣
٣٠ ٪ » » ٥٠ ٪	٣٠
٥٠ ٪ » » ١٠٠٪	٢٧
١٠٠٪ » » ١٥٠٪	٢٨
١٥٠٪ » » ٢٠٠٪	١١
٢٠٠٪ » » ٢٥٠٪	٨
أكثر من ٢٥٠٪	٣
المجمـــوع	١٨٨

ويتضح كذلك من هذا الجدول أن الدخل الاضافى الشائع من العمل يتراوح بين ١٠٪ ، ٣٠٪ من الأجر الأصلى .

الاستفادة بعد اضافة الدخول الاخرى من العمل :

سنشرع الآن فى دراسة ما يؤول إليه عدد المستفيدين ومقدار استفادتهم إذ ما أدخلنا فى اعتبارنا هذه الدخول الاضافية عن العمل .

من بين المستفيدين الذين سبق ذكرهم والبالغ عددهم ٥٨٧ وجد أن ١٢١ منهم يحصلون على دخول إضافية من العمل ، ووجد كذلك أنه بعد إضافة هذه الدخول إلى الأجر الأصلى يصبح ٣٩ من بينهم غير المستفيدين ، بينما تقل المبالغ

التى يستفيدها الباقون بمقادير متفاوتة . والجداول الخمس التالية هى ماتؤول إليه الجداول ١٤ — ١٨ بعد إدخال هذه التعديلات عليها .

الجدول الثانى والعشرون

المستفيدون وغير المستفيدين من ذوى الأجور اليومية ومقدار الاستفادة فى الأسبوع

فئات السن	عدد العمال			مقدار الاستفادة فى الأسبوع بالقروش					
	المستفيدون	غير المستفيدين	المجموع	١٠—	١٠—	٣٠—	٦٠—	٩٠—	١٢٠—١٥٠
رجال	١٨٥	١٤٤	٣٢٩	١	٣٤	٦٨	٥٦	٢١	٥
أولاد	٢٩	٧	٣٦	—	٣	١١	١٢	٣	—
أحداث	٢٧	٤	٣١	٢	٣	١٣	٩	—	—
المجموع	٢٤١	١٥٥	٣٩٦	٣	٤٠	٩٢	٧٧	٢٤	٥

وبذا يستفيد ٦٠٫٩٪ من ذوى الأجور اليومية من القانون . وتكون نسب الاستفادة هى ٦٥٫٢٪ بين الرجال و ٨٠٫٦٪ بين الأولاد و ٨٧٫١٪ بين الأحداث . وإذا حسبنا مقدار الاستفادة على هذا الأساس ثم حسبنا الأجور الكلية معتبرين أن الدخل الاضافى من العمل جزء من الأجر فاننا نجد أن تطبيق القانون يرفع أجور هذه الفئة بنسبة ٢٤٫١٪

الجدول الثالث والعشرون

المستفيدون وغير المستفيدين من ذوى الأجور الأسبوعية ومقدار الأستفادة فى الاسبوع

فئات السن	عدد العمـــال			مقدار الاستفادة فى الأسبوع بالقروش					
	المستفيدون	غير المستفيدين	المجموع	١٠—	١٠—	٣٠—	٦٠—	٩٠—	١٢٠—١٥٠
رجال	٣٢	١٧	٤٩	—	٤	٢٣	٤	—	١
أولاد	٩	١	١٠	١	٢	٣	٢	١	—
أحداث	٦	—	٦	—	—	٦	—	—	—
المجموع	٤٧	١٨	٦٥	١	٦	٣٢	٦	١	١

ويلاحظ أن أعداد المستفيدين فى هذه الفئة لم تتغير عما جاء فى الجدول الخامس عشر ، وان كان توزيع هذه الأعداد بحسب مقدار الاستفادة قد حدث فيه بعض التغير . وبحساب مقدار الاستفادة ثم الأجور الكلية بما فيها الدخل الاضافى من العمل نجد أن تطبيق القانون يرفع الأجور الكلية لهذه الفئة بنسبة ٢٥٫٩٪

الجدول الرابع والعشرون

المستفيدون وغير المستفيدين من ذوى الأجور الشهرية ومقدار الاستفادة فى الأسبوع

فئات السن	عدد العمال	غير المستفيدين	المستفيدون	مقدار الاستفادة فى الأسبوع					
				أقل من ١٠	١٠—	٣٠—	٦٠—	٩٠—	١٢٠—١٥٠
رجال	٦٣٣	٤١٣	٢٢٠	٦٠	٦٩	٣٨	٤٧	٤	٢
أولاد	٢٨	٤	٢٤	٢	٧	٨	٤	٣	—
أحداث	١٩	٣	١٦	٢	٥	٥	٤	—	—
المجموع	٦٨٠	٤٢٠	٢٦٠	٦٤	٨١	٥١	٥٥	٧	٢

ونسبة المستفيدين بين أفراد هذه الفئة هى ٢ر٣٨٪ ونسبة الاستفادة بين الرجال هى ٨ر٣٤٪ وبين الأولاد ٧ر٨٥٪ وبين الأحداث ٢ر٨٤٪ وبحساب مقدار الاستفادة والأجور الكلية على اعتبار أن الدخول الاضافية من العمل جزء من الأجر نجد أن تطبيق القانون يرفع أجور هذه الفئة بنسبة ٥٪

الجدول الخامس والعشرون

نسبة المستفيدين من العمال فى فئات السن الثلاثة

فئات السن	أفراد العينة				المستفيدون		
	عدد الأفراد	أقارب	غير أقارب	عدد المستفيدين	النسبة المئوية الى مجموع أفراد الفئة	النسبة المئوية الى مجموع غير الأقارب	النسبة المئوية الى مجموع المستفيدين
رجال	١١٠٩	٩٨	١٠١١	٤٣٧	٤ر٣٩٪	٢ر٤٣٪	٧ر٧٩٪
أولاد	٩٥	٢١	٧٤	٦٢	٣ر٦٥٪	٨ر٨٣٪	١ر١١٪
أحداث	٩٥	٣٩	٥٦	٤٩	٦ر٤٨٪	٥ر٨٧٪	٠ر٩٪
المجموع	١٢٩٩	١٥٨	١١٤١	٥٤٨	٢ر٤٢٪	٠ر٤٨٪	١٠٠٪

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة العمال المستفيدين تتغير من ٢ر٤٥٪ إلى ٢ر٤٢٪ بعد إضافة الدخول الاضافية من العمل أما مقادير الاستفادة فمبينة فى الجدول التالى :

الجدول السادس والعشرون

عدد عمال التجارة الذين يستفيدون من المشروع ومقدار ما يستفيدونه فى الأسبوع

مقدار الاستفادة فى الأسبوع بالقروش	المستفيدون				النسبة المئوية الى جميع المستفيدين ٪	النسبة المئوية الى مجموع الذين يعملون بأجر ٪	النسبة المئوية الى مجموع العمال ٪
	عدد المستفيدين	رجال	أولاد	أحداث			
أقل من ١٠	٦٨	٦١	٣	٤	١٢ر٤	٦ر٠	٥ر٢
١٠ وأقل من ٣٠	١٢٧	١٠٧	١٢	٨	٢٣ر٢	١١ر١	٩ر٨
٣٠ « « ٦٠	١٧٥	١٢٩	٢٢	٢٤	٣١ر٩	١٥ر٣	١٣ر٥
٦٠ « « ٩٠	١٣٨	١٠٧	١٨	١٣	٢٥ر٢	١٢ر١	١٠ر٦
٩٠ « « ١٢٠	٣٢	٢٥	٧	—	٥ر٨	٢ر٨	٢ر٥
١٢٠ « « ١٥٠	٨	٨	—	—	١ر٥	٠ر٧	٠ر٦
المجموع	٥٤٨	٤٣٧	٦٢	٤٩	١٠٠	٤٨ر٠	٤٢ر٢

ونرى من العمود الأخير فى هذا الجدول أن ٩ر٨٪ من العمال يستفيدون مبالغ تتراوح بين ١٠و٣٠ قرشاً أسبوعياً وأن ٥و١٣٪ منهم يستفيدون مابين ٣٠و٦٠ قرشاً أسبوعياً . أما الذين تبلغ استفادتهم ٦٠ قرشاً فأكثر فهم ٧ر١٣٪ فقط من العمال منهم ٦ر٠٪ يستفيدون مابين ١٢٠ و ١٥٠ قرشاً و ٥ر٢٪ يستفيدون مابين ٩٠ و ١٢٠ قرشاً ، ٦ر١٠٪ يستفيدون مابين ٦٠ و ٩٠ قرشاً فى الأسبوع .

وبحساب مجموع ما يستفيده العمال ومجموع أجرهم الكلى على اعتبار الدخل الاضافى من العمل جزءاً من الأجر وجد أن تطبيق القانون يرفع الأجور الكلية لعمال التجارة بنسبة ١٠٪

اسم المتجر ..... نوع التجارة .....

مديرية ..... مركز ..... محافظة ..... قسم .....

شياخة ..... اسم الشارع .....

كشف بحالة عمال المتجر :

رقم	اسم العامل	نوع القرابة لصاحب العمل ان وجدت	نوع العمل	السن لأقرب سنة	عدد أيام العمل فى الأسبوع	الأجـــر ×			الهبات*	ملاحظات
						الأجر اليومى بالقرش	الأجر الأسبوعى بالقرش	الأجر الشهرى بالقرش		
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)

× العمال الذين يتقاضون أجرا يومياً تكتب أجورهم فى الخانة (٧) والذين يتقاضون أجراً أسبوعياً تكتب أجورهم فى الخانة (٨) أما الذين يتقاضون أجراً شهرياً فتكتب أجورهم فى الخانة (٩) .

* يكتب هنا الهبات الناتجة من العمل فقط (البقشيش) .

توقيع الباحث

الدخل القومى فى مصر

١٩٥٠

للدكتور محمود أمين أنيس

لاقت تقديرات الدخل الأهلى اهتماما كبيرا وكان لنشر التقديرات السابقة أثرها فى تشجيع الباحثين على مواصلة هذه الدراسة . وكانت السلسلة الأولى لهذه التقديرات عن السنوات ١٩٣٧ — ١٩٤٥ ولم يكن من المتيسر متابعة التقديرات سنة بعد أخرى لعدم وفرة البيانات الاحصائية . وكانت أقرب سنة يمكن أن تتوافر فيها البيانات الإحصائية المطلوبة هى سنة ١٩٥٠ . وقد اتبعت لتقدير الدخل الأهلى فى هذه السنة نفس الطريقة التى اتبعت فى التقديرات السابقة حتى تسهل عملية المقارنة بين الأرقام وهى الطريقة الثلاثية — الدخل — الانتاج — الاتفاق .

وكنت آمل أن تكون العملية الجديدة أسهل والتقديرات أيسر منالا إذ بعد خمس سنوات كنت أتطلع إلى تحسين ملموس فى البيانات الاحصائية من حيث وفرتها وصحتها ولكنى آسف إذ تبين لى ليس فقط عدم تقدم طرق جمع احصاءات الدخل الأهلى بل اتضح لى مع الأسف الشديد أن كثيرا من البيانات أصبح الحصول عليها أبعد منالا مما كان فى السنوات السابقة مما جعل مهمتى فى جمع هذه البيانات أشق وأصعب .

دكتور

محمود أمين أنيس

الإدارة العامة للشئون المالية والاقتصادية

وزارة المالية

مصادر البحث

فيما يلى المصادر التى أمكن الاعتماد عليها فى الحصول على البيانات الاحصائية :

(١) تعداد السكان عام ١٩٤٧ وعام ١٩٣٧ .

(٢) إحصاء الإنتاج الصناعى لعام ١٩٤٧ وعام ١٩٤٤ .

(٣) إحصاءات الإنتاج الزراعى التى تنشرها مصلحة الإحصاء ووزارة الزراعة.

(٤) إحصاء الأجور وساعات العمل لسنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٤٥ .

ولا تزال أوجه النقص فى إحصاءات الدخل الأهلى كثيرة ومنها عدم وفرة البيانات الإحصائية الصحيحة المتعلقة بالعناصر الآتية :

(١) إيجارات الأراضى الزراعية والمبانى .

(٢) الأجور المدفوعة فى الزراعة والأرباح الزراعية .

(٣) الأرباح التجارية والصناعية .

(٤) المرتبات والأجور بصفة عامة .

وقد دل البحث على أن التقدير للدخل الأهلى فى مصر باتباع الطريقة الثلاثية ، حيث لايتوافر الكثير من البيانات الاحصائية ، مميزات كبيرة . بل إن فائدتها فى هذه الحالة أكثر من فائدتها فى البلاد التى تتوافر فيها هذه البيانات ، إذ أن اتباع أكثر من طريقة واحدة فى التقدير يكون بمثابة نوع من المراجعة للتأكد من صحة النتائج ، كما أن ذلك يمكننا من الاستفادة من جميع البيانات الموجودة .

ودل البحث أيضا على ضرورة وجود تقديرات دقيقة للدخل وأهمية ذلك لأغراض الحكومة فى وضع السياسات الانشائية والقيام بمشروعاتها العمرانية والاقتصادية .

إلا أنه من ناحية أخرى وضح لى بجلاء مرة أخرى ، مدى النقص الموجود فى احصاءات الدخل الأهلى الموجودة الآن . ولذا يجب المبادرة فورا الى استكمال هذا

النقص بتوفير الاحصاءات اللازمة حتى يمكننا الوصول الى تقديرات أدق .

ولا أود أن أقترح ، من طرق العلاج ، جمع بيانات احصائية عامة وشاملة لجميع المسائل المتعلقة بالدخل الأهلى لاستحالة تحقيق ذلك فى الوقت الحاضر على الأقل ، بل اقترح الالتجاء إلى البحث عن طريق العينات على أن تتوافر فيها جميع شروط العينات المثاليـة . فمثلا يمكن الالتجاء إلى العينات فى تقدير الأجور والإيجارات الزراعية والدخل المهنى والأرباح التجارية والصناعية ، كما يمكن أيضا الاعتماد على نتائج العينات كنوع من المراجعة على نتائج الانتاج الزراعى فى السنوات التى لا يجرى فيها التعداد الزراعى كما إنه لا يغيب عن القارىء أهمية جمع الاحصاءات الصحيحة المتعلقة بالأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة ولا يتطلب ذلك الا بذل جهد صغير من قبل مصلحة الضرائب .

وحاولت فى هذا البحث ، كسابقه ، الاستفادة بقدر الإمكان من جميع البيانات الإحصائية الموجدة ، وفى حالة قصور البيانات فى ناحية من النواحى فضلت وضع قيمة تقديرية على إغفال التقدير كلية أو القعود دون إتمام العملية .

وإنى أرجو أن يسهل متابعة بحثى فى موضوع الدخل الأهلى فى مصر بعض الصعاب التى تعترض سـبيل الباحث ويجعل الهيئات المختصة تعمل إلى استكمال أوجه النقص .

ومهما كانت درجة الخطأ فى النتائج ، فانى أعتقد أن معالجتى لموضوع الدخل الأهلى فى مصر أنارت الطريق فى كثير من المسائل . وإنى آمل أن تقبل الهيئات الحكومية على أرقام الدخل لتستعملها فى وضع سياستها الاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل ولا شك أنه كلما كانت التقديرات دقيقة كلما أمكن وضع سياسة الحكومة على أسس أكثر ملاءمة .

***

يتناول هذا البحث تقدير الدخل الأهلى والإنفاق العام بمختلف مصادرها وذلك لعام ١٩٥٠ مقارنة بالسنوات السابقة . والغرض الأساسى من ذلك هو السير فى

طريقة مماثلة للطرق المتبعة فى البلاد الغربيـة ، مع تعديلها بحيث تتناسب وطبيعة الأرقام والبيانات الاحصائية الموجودة فى مصر .

ولم يتناول البحث إلا القليل من التحليل الاقتصادى للنتائج ، إلا أن موضوع تقدير القيمة المخصصة للدخل لم يغفل ، فعدلت النتائج باستخدام رقم قياسى مناسب ، وغير خاف أنه لا يمكن استخدام أرقام الدخل الأهلى للدلالة على تطور الحالة الإقتصادية إلا إذا عدلت بحيث يستبعد أثر ارتفاع الأسعار . ولهذه المسألة أهميتها الخاصة فى سنى الحرب وما بعدها حيث زادت أثمان الحاجيات زيادة كبيرة .

***

اتبعت فى تقدير الدخل الأهلى ثلاث طرق :

(١) طريقة الدخل — وتتناول تقدير دخل جميع الأفراد والجماعات المقيمين عادة فى مصر من جميع المصادر وذلك مقابل الخدمات التى يمكن تقدير قيمتها نقداً.

(٢) طريقة الإنفاق — وتتناول تقدير قيم السلع والخدمات التى يشتريها الأفراد والجماعات .

(٣) طريقة الفائض — وتشمل تقدير قيم جميع السلع والخدمات التى يقوم بإنتاجها السكان المقيمون عادة فى مصر .

طريقة التقدير

استبعدت المدفوعات المحولة من الدخل الأهلى على أساس أنها ليست مقابل أداء خدمات . بل تدفع للأفراد دون مقابل . ومثال ذلك فائدة الدين العام والمعاشات وما تدفعه الحكومة للأفراد كاعانات العجز والمرض والتبطل وغيرها من المدفوعات المحولة بين الدولة والأفراد .

وأدخلت ايجارات الأراضى الزراعية والأملاك المبنية وقدرت القيمة الإيجارية فى حالة ما إذا كان الساكن مالكا .

واستبعدت لاعتبارات عملية ، خدمات ربات المنازل بينما أدخل فى الاعتبار قيمة ما يدفع للخدم لأداء الخدمات المنزلية .

أما ما يستهلكه الفلاح وأسرته من ناتج أرضه فقدرت قيمته على أساس مايدفع مقابل ذلك فى الأسواق . ولم يمكن القصور بالبيانات الإحصائية — تقدير قيمة ذلك على حدة .

ويقصد بالدخل الخاص مجموع دخل الأفراد والهيئات من جميع المصادر حتى ولم تكن هناك خدمات أديت . ويتضمن الدخل الخاص على هذا الأساس المدفوعات المحولة « وأرباح الشركة غير الموزعة » إلا أنه لا يشمل ، من جهة أخرى ، إيرادات الدولة من استغلالاتها الاقتصادية .

ويعرف الدخل الشخصى الممكن التصرف فيه بأنه الدخل الخاص بعد دفع ضرائب الدخل المختلفة ، وبعد استبعاد الأرباح غير الموزعة .

الدخل والانفاق

ادرجت النتائج فى أربعة جداول رئيسية . واستقيت البيانات الإحصائية من المصادر الآتية :

(١) النشرات الإحصائية المختلفة التى تصدرها مصلحة الإحصاء والتعداد .

(٢) ميزانية الدولة والحساب الختامى .

(٣) بعض أبحاث قامت بها وزارتا الشئون الاجتماعية والزراعة لتقدير قيمة الأجور والإيجارات الزراعية .

وقدرت إيجارات الأملاك المبنية على أساس المتحصل من العوائد .

ونظراً لعدم وفرة البيانات الخاصة بالضريبة على الإيراد العام فقد صادف تقدير الأرباح والاستثمارات صعوبات جمة . وقد شرحت طريقة التقدير بالتفصيل فيما بعد .

واعتبرت الفائدة هنا ما يدفع عن العقود المودعة فى البنوك وغيرها من هيئات

الادخار واستبعدت فائدة الدين العام من الدخل الأهلى بينما أضيفت قيمتها إلى الدخل الخاص .

الجدول الأول — الدخل الأهلى

نوع الدخل	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٤٥	١٩٥٠
الايجار	٣٥	٤٧	٩٠	١٣٠
الأملاك المبنية (١)	١٣	١٥	١٦	٤٠
الأرباح والفوائد	٦٣	١٤١	٢٠٣	٣٣٠
المرتبات والأجور (٢)	٥٣	١١٨	١٨٥	٣٢٥
إيراد الحكومة (٣)	٦	١١	١١	٢٠
	١٧٠	٣٣٢	٥٠٤	٨٤٥
الأرباح غير الموزعة	--	٧	١٣	١٠
أخطاء فى التقدير	٢-	١٣-	١٥-	٥+
	١٦٨	٣٢٦	٥٠٢	٨٦٠

١) استبعد من إيجار المبانى ما يقابل مصاريف الصيانة والترميمات .

٢) تشمل الأجور العينية .

٣) إيرادات الحكومة من مباشرتها بعض الأعمال التجارية كايرادات السكك الحديدية الحكومية وكذلك إيراد عمليات تشغيل النقود وإصدار البنكنوت ثم الأتاوات التى تحصل عليها من شركات المناجم والبترول .

والمقصود بالأرباح هنا ، الأرباح الصافية بعد خصم المصروفات المختلفة وأدرجت الأرباح قبل خصم ضرائب الدخل المختلفة .

الجدول الثانى — الدخل الأهلى (نسب مئوية)

نوع الدخل	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٤٥	١٩٥٠
إيجارات الأراضى والأملاك المبنية	٢٨٫٧	١٨٫٧	٢١٫٠	٢١
الأرباح والفوائد	٣٦٫٥	٤٢٫٤	٤٠٫٠	٣٨
المرتبات والأجور	٣١٫٢	٣٥٫٦	٣٦٫٨	٣٨
إيراد الحكومة	٣٫٦	٣٫٣	٣٫٢	٣

الجدول الثالث — الانفاق العام (مليون جنيه)

نوع الانفاق	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٤٥	١٩٥٠
المصروفات الشخصية على السلع والخدمات	١٤٨	٢٢٨	٣٢٦	٦٥٠
مصروفات الهيئات العامة على السلع والخدمات	٢٧	٤١	٨٠	١٧٨
المدخرات	٨	٧٦	١٣٢	١١٣
الانفاق العام مقوماً بسعر السوق	١٨٣	٢٥٤	٥٢٨	٩٤١
الاعانات	٣	٣	١٠	١٢
ناقصاً الضرائب غير المباشرة	١٨	٢٢	٣٦	٩٣
الانفاق العام مقوما بسعر التكلفة	١٦٨	٣٢٦	٥٠٢	٨٦٠

١) يرجع ارتفاع نسبة المرتبات والأجور فى عام ١٩٥٠ إلى رقم الدخل الأهلى عنها فى السنوات السابقة إلى أن استخدام نتائج البحث الذى قام به الدكتور أحمد حسين والدكتور العدوى فى استخراج متوسط الأجر للفرد المشتغل بالتجارة فى تقدير الأجور المدفوعة للمشتغلين فى الادارة العامة والخدمات الاجتماعية وتعتبر فئات هذه الأجور مرتفعة بالنسبة لفئات الأجور فى السنوات السابقة لعام ١٩٥٠

حيث استخدمت طرق تقديرية فى حساب الأجور والمرتبات المدفوعة للمشتغلين فى الصناعات المختلفة .

منها ١٦ مليون قيمة الذهب النقدى و ١٥ مليون جنيه قيمة الذهب والأحجار الكريمة التى استوردت للأغراض الخاصة وذلك عدا القطن الذى لم يصدر حتى نهاية عام ١٩٥٠ .

تبين الأرقام المتقدمة ما يصرف من الدخل الأهلى على أبواب الانفاق الهامة فالفرد يتصرف فى دخله على ثلاثة طرق مختلفة : بانفاق جزء منه على مختلف أنواع السلع والخدمات المعدة للاستهلاك ، وبدفع جزء منه إلى الدولة فى شكل ضرائب ثم بادخار الباقى منه .

ودخل الفرد من الاشتراك فى إنتاج السلع أو أداء الخدمات سواء أ كان مرتباً أو أجراً أو ربحاً أو فائدة .. ماهو إلا نتيجة لما ينفق فى الحصول على هذه السلع والخدمات .

ويشمل للانفاق الشخصى هنا جميع ما ينفقه الأفراد على البضائع والخدمات مقوما بالأسعار التى يدفعها المستهلك سواء اشتريت هذه البضائع والخدمات نقداً أو عيناً . وعلى ذلك فأرقام الانفاق الشخصى تشمل الضرائب غير المباشرة وغيرها من الرسوم التى تدخل قيمتها فى تحديد أسعار التجزئة إلا أن هذه الأرقام لا تشمل الاعانات التى تدفعها الدولة لخفض نفقات المعيشة .

وتشمل المصروفات الشخصية جانباً من مصروفات القوات المتحالفة فى سنين الحرب والجيوش البريطانية فى مصر على مختلف أنواع السلع والخدمات .

وأدرجت مصروفات الحكومة على حدة . وهى تشمل جميع المصروفات الناتجة من حاجتها المباشرة للسلع والخدمات . إلا أن ذلك لا يعتبر مقياساً صحيحاً لما يمكن للدولة التصرف فيه من إيرادها المعتاد ، إذ تلجأ الدولة أحياناً للحصول على حاجاتها إلى الاقتراض أو ببيع بعض ممتلكاتها ، ولم يدخل فى مصروفات الحكومة هنا الاعانات السابق الاشارة إليها إذ أنها أدرجت على حدة .

أما المدخرات فقدرت بطرح رقم الانفاق العام من رقم الدخل الأهلى (١) ولم يمكن لقلة البيانات الاحصائية . تقدير ذلك تقديراً مستقلا .

واستبعدت الضرائب غير المباشرة من رقم الانفاق مقدماً بسعر السوق للوصول إلى تقدير الانفاق بسعر التكلفة .

ويلاحظ القارىء أن الجدولين الأول والثانى متماثلان . فيظهر بوضوح موضع المرتبات والأجور . والجدول الثالث ، إذ أن مجموع المرتبات والأجور التى تدفعها الدولة لموظفيها (البند ٢ من الجدول) الثالث يدخل ضمن المرتبات والأجور فى الجدول الأول . كما تدخل الايجارات فى البند الأول من الجدول الثالث .

الدخل الخاص

يعرف الدخل الخاص بأنه مجموع الدخل نقداً أو عيناً من مختلف المصادر للأشخاص المقيمين عادة فى الدولة . وعلى ذلك يمكن تقدير الدخل الخاص باستبعاد دخل الحكومة من الحكومة وإضافة المدفوعات المحولة (جدول ٤) .

وعند تقدير الاستهلاك الاجمالى للحاصلات الزراعية طرح من المحصول التقاوى والبذور وكذلك كمية الصادر ، بينما أضيف مقدار الوارد وخصم التالف من المحصولات نتيجة للآفات أو التخزين أو الرطوبة أو غيرها .

واستخدمت أسعار التجزئة فى أسواق القاهرة لتقدير قيمة المستهلك من المواد الغذائية .

---

(١) راجع الجدولين الأول .

الجدول الرابع

الدخل الأهلى الخاص والدخل الشخصى (بملايين الجنيهات)

بيان	١٩٣٩	٩٤٠	٩٤١	٩٤٢	٩٤٣	٩٤٤	٩٤٥	٩٥٠
الدخل الأهلى	١٦٨	١٩١	٢٣٣	٣٢٦	٣٩٠	٤٦٤	٥٠٢	٨٦٠
إيراد الحكومة	٦	٧	٨	١١	١١	١٤	١١	٢١
	١٦٢	١٨٤	٢٢٥	٣١٥	٣٧٩	٤٥٠	٤٩٢	٨٣٩
المدفوعات المحولة	٦	٦	٦	٧	٩	٩	٨	١٠
الدخل الخاص قبل دفع الضرائب	١٦٨	١٩٠	٢٣١	٣٢٢	٣٨٨	٤٥٩	٤٩٩	٨٤٩
ناقصاً مجموع الضرائب المباشرة	٧	٩	١٠	١٣	١٩	١٩	٢٠	٣١
الدخل الخاص بعد دفع الضرائب	١٦١	١٨١	٢٢١	٣٠٩	٣٦٩	٤٤٠	٤٧٩	٨١٨
ناقصاً الأرباح غير الموزعة	—	—	—	٧	٧	١٣	٥	—
الدخل الشخصى الممكن التصرف فيه	١٦١	١٨١	٢٢١	٣٠٢	٣٦٢	٤٢٧	٤٧٤	٨١٨

نسبة الضرائب إلى الدخل الشخصى (٪)

الضرائب المباشرة	٧	٩	١٠	١٣	١٩	١٩	٢٠	٣١
« غير المباشرة	١٨	١٨	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٣٦	٩٣
الاعانات	٣	٣	٣	٣	٦	٥	١٠	١٢
مجموع الضرائب ناقصاً الاعانات	٢٢	٢٤	٢٧	٣٢	٣٥	٤٣	٤٦	١١٢
نسبة الضرائب إلى الدخل الشخصى	١٣٫٦	١٣٫٣	١٢٫٢	١٠٫٦	٩٫٧	١٠٫٠	١٠٫٠	١٤

توزيع الانفاق العام بسعر السوق على الأبواب المختلفة (نسب مئوية)

الانفاق الشخصى على							
السلع والخدمات	٨١ر٠	٧١ر٢	٦٦ر٨	٦٦ر٠	٦٦ر٨	٥٩ر٨	٦١ر٨ ٧٢
ما تنفقه الحكومة	١٤ر٦	١٢ر٨	١٢ر٨	١٢ر٠	١٤ر٠	١٣ر٢	١٥ر٢ ٢٠
الادخار	٤ر٤	١٦ر٠	٢٠ر٤	٢٢ر٠	١٩ر٢	٢٧ر٠	٢٣ر٠ ٨

الجدول الخامس

إنفاق الدخل الشخصى فى الأبواب المختلفة بالأسعار الجارية (بملايين الجنيهات)

أبواب الانفاق	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٥٠
المواد الغذائية	٩٣ر٧	١٠١ر٠	١٠٦ر١	٢٥١ر٨	١٧٤ر٧	١٨٤ر٥	٢٠٨ر٠	٣٤٨
السجاير والدخان	١٢ر٤	١٢ر٩	١٣ر٨	١٩ر٩	٢٦ر٥	٢٩ر٠	٣٣ر٤	٣٧
المشروبات	٥ر٠	٧ر٠	٧ر٠	٩ر٠	١ر١	١ر٧	٢ر٤	٨
الملابس	١١ر٠	١٢ر٨	١٢ر٨	١٢ر٠	٢١ر٠	٢٢ر٠	٢٥ر٠	١٠٠
إيجار المساكن	١٢ر٠	١٢ر٠	١٢ر٠	١٢ر٠	١٢ر٥	١٣ر٠	١٣ر٠	٣٥
أبواب إنفاق أخرى مختلفة	١٨ر٤	١٩ر١	٢٠ر٥	٢٨ر٠	٣٥ر١	٣٦ر٨	٤٥ر٢	١١٥
الادخار الشخصى	١٣ر٠	٣٣ر٤	٥٥ر١	٧٧ر٤	٩١ر١	١٤٠ر٠	١٣٩ر٦	١٧٥
الدخل الشخصى	١٦١ر٠	١٨١ر٠	٢٢١ر٠	٣٠٢ر٠	٣٦٢ر٠	٤٢٧ر٠	٤٦٦ر٦	٨١٨

أهم أبواب الانفاق الشخصى (نسب مئوية)

المواد الغذائية :							
الألبان ومنتجاتها	٦ر٦	٧ر٠	٦ر٨	٧ر١	٩ر٥	١٠ر٥	٩ر٨ ٦ر٠
اللحوم والأسماك	٦ر٨	٧ر٢	٩ر٠	٩ر٣	١٠ر٢	١٠ر٦	١٢ر٠ ١٣ر٠
الخبز	٣٤ر٤	٣٣ر٦	٣١ر٧	٣٢ر٦	٢٩ر٢	٢٤ر٥	٢٦ر٦ ١٣

موادغذائيةأخرى	٨ر١٤	٢ر١٤	٩ر١٥	٤ر١٧	٢ر١٥	٧ر١٦	٦ر١٥	٠ر٢٤
مجموع المواد الغذائية	٦ر٦٢	٠ر٦٢	٤ر٦٣	٤ر٦٦	١ر٦٤	٣ر٦٢	٠ر٦٤	٠ر٦٥
الدخان والسجاير	٤ر٨	٨ر٨	٢ر٨	٧ر٨	٧ر٩	٩ر٩	٢ر١٠	٧ر٥
إيجار المساكن	١ر٨	٢ر٨	٢ر٧	٢ر٥	٧ر٤	٤ر٤	٠ر٤	٤ر٥
الشاى والقهوة والمشروبات	٥ر٣	٠ر٤	٩ر٣	٨ر٣	٧ر٣	٨ر٣	٨ر٤	٩ر٣٢
أبواب إنفاق أخرى	٤ر١٧	٢ر١٥	٢ر١٨	٠ر١٧	٨ر١٧	٤ر٢٠	٥ر١٨	

يلاحظ القارىء من الجدول الخامس وجود زيادة كبيرة فى أرقام الاستهلاك ويرجع ذلك على الأخص إلى ارتفاع الأسعار . ويبين الجدول التالى التقلبات الحقيقية ، فى ذلك الجدول قدرت جميع المواد الغذائية بأسعار ١٩٣٩ ويتضح من الأرقام المعدلة أنه لم يكن هناك زيادة حقيقية ملموسة فى الاستهلاك . وأن تضخم الأرقام فى سنين الحرب وما بعدها لم يكن إلا نتيجة لموجة ارتفاع الأسعار . وإذا أضفنا إلى ذلك عاملا هاماً وهو ازدياد السكان وضح لنا بجلاء مدى هبوط مستوى المعيشة لغالبية السكان فى السنين الأخيرة .

تقدير قيمة الانفاق الشخصى على المواد الغذائية مقوماً بأسعار ١٩٣٩

	١٩٣٩	٩٤٠	٩٤١	٩٤٢	٩٤٣	٩٤٤	٩٤٥	١٩٥٠
القيمة بملايين الجنيهات	٩٤	٨٧	٨٤	٩٦	٩٢	٨٨	٩٧	١٠٤
نسب مئوية	١٠٠	٩٤	٩٠	١٠٣	٩٩	٩٥	١٠٤	١١٠

تقدير قيمة الفائض

يمكن تعريف الدخل الأهلى فى سنة معينة بمجموع القيم النقدية للسلع والخدمات الناتجة فى بحر هذه السنة .

مصادر البيانات الاحصائية :

١) نشرات وزارة الزراعة ومصلحة الاحصاء والتعداد عن مساحة الأراضى المزروعة وغلة الفدان والانتاج الحيوانى .

٢) التعداد الزراعى لعام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٩ .

٣) الأسعار الرسمية لتجارة الجملة .

٤) إحصاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٤٤ وعام ١٩٤٧ .

الفائض الزراعى هو الانتاج الصافى للمحصولات الزراعية سواء استهلكه المزارع أو باع جزءاً منه أو استبدل به سلعاً أخرى .. ويمكن تقدير قيمة الفائض الزراعى بخصم المصروفات الزراعيـة كثمن البذور والسماد والعلف . . . من قيمة المحصول الاجمالية .

أما الفائض الصناعى فيقدر باستبعاد مصروفات الانتاج المختلفة من قيمة الانتاج الصناعى الاجمالية .

وعلى أساس هذا التعريف الجديد يختلف رقم الدخل الأهلى الخاص قبل دفع الضريبة فى أن رقم الدخل الأهلى لا يشمل المدفوعات المحولة . ويمكن تسمية الدخل فى هذه الحالة « الدخل الأهلى حسب سعر التكلفة » .

الجدول السادس ـ الناتج الأهلى ـ تقدير قيمة الفائض

بيان	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥١
الانتاج الزراعى	٦٢	٦٢	٦٩	٩٣	١١٠	١٣٠	١٤٧	٢٨٠	٣٠٠
الانتاج الحيوانى	١٩	٢٠	٢٣	٣٧	٤٧	٥٧	٧٠	٩٤	٩٢
الانتاج الصناعى	١٣	١٧	٢٦	٣٧	٤٦	٥٧	٥٤	١٠٥	١٣٠
الفائض التجارى وخدمات النقل	١٧	٢٥	٣٣	٤٧	٥٨	٦٩	٦٥	١٥٠	١٧٠
الادارة العامة والخدمات الاجتماعية									
والمهن الحرة	٢٦	٣١	٣٧	٥٠	٦٢	٧٣	٨١	١١٥	١٢٥
الخدمات الشخصية	٨	٩	١٠	١٢	١٥	١٦	١٦	٣٥	٤٣
ايجار المبانى	١٢	١٢	١٢	١٣	١٣	١٧	١٣	٤٠	٥٠
خدمات أخرى	٩	١٢	١٧	٢٥	٣٢	٣٨	٤٢	٦٠	٨٥
خدمات أديت للخارج	—	—	—	—	—	—	—	-١٤	-١٩
المجموع الكلى	١٦٦	١٨٨	٢٢٧	٣١٤	٣٨٣	٤٥٣	٤٨٨	٨٦٥	٩٢٦
أخطاء فى التقدير	٢	٣	٦	١٢	٧	١١	١٤	٥	
الناتج الأهلى الصافى بسعر التكلفة	١٦٨	١٩١	٢٣٣	٢٢٦	٣٩٠	٤٦٤	٥٠٢	٨٦٠	

نسبة مئوية

	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥١
الانتاج الزراعى	٣٨	٣٠	٣٠	٣٣	
الانتاج الحيوانى	١١	١٢	١٤	١١	
الانتاج الصناعى	٨	١٢	١١	١٢	
الفائض التجارى وخدمات النقل	١١	١٥	١٣	١٧	

	١٩٣٩	٩٤٢	٩٤٥	٩٥٠	٩٥١
الادارة العامة والخدمات الاجتماعية والمهن الحرة	١٥	١٦	١٦	١٣	
الخدمات الشخصية	٥	٤	٣	٤	
ايجار المبانى	٧	٣	٣	٥	
خدمات أخرى	٥	٩	١٠	٥	

القيمة الحقيقية للانتاج الزراعى والصناعى

يبين الجدول التالى القيمة الحقيقية للانتاج الزراعى والصناعى وقدرت القيمة الحقيقية للانتاج الزراعى بتقدير قيمة جميع المحصولات الزراعية بأسعار ١٩٣٩ أما فيما يختص بقيمة الانتاج الصناعى فقد استخدمت بعض الأرقام القياسية لأسعار المواد الصناعية للوصول إلى الأرقام الحقيقية للانتاج .

القيم بملايين الجنيهات

السنة	القيمة بالأسعار الجارية			القيمة بأسعار ١٩٣٩			قيمة الانتاج الزراعى والصناعى الصافى	
	الانتاج الزراعى		الانتاج الصناعى	الانتاج الزراعى		الانتاج الصناعى	بالأسعار الجارية	بأسعار ١٩٣٩
	الاجمالى	الصافى	الصافى	الاجمالى	الصافى	الصافى		
١٩٣٩	٨٥	٥٤	١٣	٨٥	٥٤	١٣	٦٧	٦٧
١٩٤٠	٨٠	٤٧	١٧	٨٠	٤٩	١٥	٦٤	٦٤
١٩٤١	٩٧	٦١	٢٦	٧٦	٤٧	١٨	٨٧	٦٥
١٩٤٢	١٤٦	٨٨	٣٧	٦٧	٤٠	٢٠	١٢٥	٦٠
١٩٤٣	١٥٩	٩٦	٤٦	٦٤	٣٩	٢٠	١٤٢	٥٨
١٩٤٤	١٩٤	١١٨	٥٧	٦٧	٤٣	٢٠	١٧٥	٦٣
١٩٤٥	٢٢٧	١٣٨	٥٤	٦٦	٤٤	١٨	١٩٢	٦٢
١٩٥٠	٣٨١	٢٨٠	١٠٥	١١٠	٨٣	٣٠	٣٨٥	١١٣

تفصيلات إحصائية

الأجور

الأجور المدفوعة فى الزراعة :

اعتبر عاملا زراعياً كل من يشتغل بالزراعة سواء لحسابه الخاص أو لحساب غيره . ويشمل الأجر هنا كل ما يدفع للعامل نقدا أو عينا .

ولتقدير متوسط أجر العامل الزراعى اتخذ أساسا لذلك نتائج البحث الذى قامت به مصلحة الفلاح لهذا الغرض فى عام ١٩٥٠ فقد طلبت المصلحة من الاخصائيين الزراعيين فى مختلف المراكز الاجتماعية جمع البيانات اللازمة عن الأجور المدفوعة فى الزراعة . وقد جمعت هذه البيانات من مختلف المديريات وأرسلت الاستمارات إلى الإدارة العامة لتبويبها وتلخيصها . وقد راعت المصلحة جمع البيانات فى المواسم المختلفة حتى لا يتأثر الأجر ارتفاعا وانخفاضا بالموسم ، كما أخذ فى الاعتبار عدد الأيام التى يشتغلها العمال فى المواسم الثلاثة الشتوى والصيفى والنيلى .

وفيما يلى بيان بملخص نتائج هذا البحث :

المديرية	متوسط الأجر فى اليوم — الوجه البحرى		المديرية	متوسط الأجر فى اليوم — الوجه القبلى	
	الرجل	البنت أو الولد		الرجل	البنت أو الولد
	مليم	مليم		مليم	مليم
الدقهلية	١٢٧	٧٣	الجيزة	١٢٩	٥٨
الغربية	١٢٩	٧٥	الفيوم	٠٩٥	٥٠
البحيرة	١١٥	٦٢	بنى سويف	١٠٥	٥٧
الشرقية	١٢٠	٧٤	المنيا	١٠٠	٦٠
المنوفية	١٠٧	٥٧	جرجا	١٠٠	٦١
القليوبية	١٣٠	٦٠	أسيوط	١٥٠	٨٧
			قنا	٠٩٨	٤٧
			أسوان	١١٣	٥٠

ولاستخراج متوسط يمثل الأجر فى جميع المديريات رجحت هـذه المتوسطات بنسبة عدد السكان فى كل مديرية . وعلى هـذا الأساس بلغ متوسط أجر العامل المشتغل بالزراعة ١١٨ مليما للرجل و ٦٥ مليما للولد أو البنت .

الأيدى العاملة فى الزراعة :

يبين الجدول التالى الأيدى العاملة اللازمة لزراعة جميع المحاصيل الزراعية على أساس حاجة كل فدان وعلى أساس المساحة المزروعة من كل محصول وذلك عن عام ١٩٤٩ — ١٩٥٠ .

المحصول	المساحة المزروعة	الأيدى العاملة للفدان الواحد		الأيدى العاملة لكل المساحة المزروعة	
	١٠٠٠ ف	رجل	ولد	رجل	ولد
				١٠٠٠	١٠٠٠
القمح	١ر٣٧٢ر٠	١٩	٤	٢٦ر٠٠٠	٥ر٥٠٠
الشعير	١٢٧ر٠	١٥	٢	١ر٧٥٠	٣٥٠
الفول	٣٥٥ر٠	١٦	١	٥ر٦٨٠	٣٥٥
بصل	٣٧ر٠	٣٢	٥٩	١١٧	٢١٥
حلبة	٥٢ر٠	١٤	٢	٧٤٢	١٠٦
برسيم	٢ر١٨٥ر٠	٢٢	٢	٤٨ر٠٠٠	٤ر٢٧٠
عدس	٨١ر٠	١٢	٢	٩٧٢	١٦٢
القطن	١ر٩٧٤ر٠	٤٧	٦٩	٩٢ر٧٨٠	١٣٦ر٢٠٠
قصب السكر	٨١ر٥	٧١	١٠	٥ر٨٠٠	٨٠٠
أرز	٧٠٠ر٠	٣٢	٤٣	٢٢ر٤٠٠	٣٠ر١٠٠
فول سودانى	٢٥ر٠	٢٥	٢٨	٨٧٥	٧٠٠
ممسم	٢٨ر٦	١٣	٥	٣٧١	١٤٣
أذرة عويجة	٣٩٣ر٠	٥٢	١٠	٢٠ر٤٤٠	٤ر٠٠٠
أذرة شامى	١ر٤٥٠ر٠	٢٦	١٢	٣٧ر٧٠٠	١٧ر٤٠٠
محاصيل أخرى	٣٣٦ر٠	٣٦	٦	١٢ر٦٠٠	٢ر٠٠٠

وبذلك يكون مجموع الأجور المدفوعة فى الزراعة ٥٠ مليون جنيه تقريباً .

وقدرت الأجور الزراعية بطريقة أخرى وذلك على أساس عدد المشتغلين بالزراعة وعدد الأيام التى يشتغلها العمال الزراعيين فى العام ، وهذه الأخيرة تقدر بحوالى ١٢٠ يوماً فى السنة . أما عدد المشتغلين بالزراعة فيقدر عددهم حسب نتائج تعداد السكان لعام ١٩٤٧ بحوالى ٤ر٢٠٠ر٠٠٠ وباستخدام متوسط أجر العامل السابق استخراجه نجد أن الأجور الزراعية تبلغ حوالى ٥٠ مليون جنيه أيضاً .

الأجور المدفوعة فى الصناعة :

قدر مجموع الأجور المدفوعة للمشتغلين بالصناعة على أساس متوسط الأجر للعامل حسب نتائج إحصاء الأجور وساعات العمل وعلى أساس عدد الأيام التى يشتغلها العامل فى السنة .

وبالرجوع إلى إحصاء الأجور وساعات العام فى يوليه ١٩٥٠ ، نجد أن متوسط أجر المشتغل بالصناعة ١٧١ قرش ، وعدد الأسابيع التى يشتغلها العامل فى السنة ٤١ أسبوعاً .

وبالرجوع إلى نتائج تعداد السكان لعام ١٩٤٧ ، نجد أن عدد المشتغلين بالصناعة واستغلال المناجم والمحاجر والملاحات ٧٢٢ر٠٠٠ .

وبذلك تكون جملة الأجور المدفوعة فى الصناعة والمحاجر والملاحات ٥١ مليون جنيه .

واتبعت نفس الطريقة فى تقدير الأجور المدفوعة فى صناعة تشييد المبانى ويقدر عدد المشتغلين فى هذه الصناعة بحوالى ١١٣ر٠٠٠ عامل ومتوسط الأجر الاسبوعى ١٧٠ قرش .

واحتسبت الأجور فبلغت جملتها ـــ ر٨ مليون جنيه .

الأجور والمرتبات المدفوعة للمشتغلين بالتجارة :

اتخذ أساساً لهذا التقدير نتائج البحث الذى أعده الدكتور أحمد حسين والدكتور محمد البدرى لتقدير الأجور المدفوعة فى التجارة .

أعد ذلك البحث بمناسبة إعداد مشروع الحد الأدنى للأجور . واستخدم السجل الخاص بالمتاجر لعام ١٩٤٧ فى أخذ العينة اللازمة . واتخذت الاحتياطات اللازمة لضمان الحصول على عينات موزعة على جميع بلدان القطر وعلى أحياء مختلفة من كل من هذه البلدان وكانت العينة تمثل $\frac{1}{10}$ من عدد المتاجر . ويرجع صغر العينة إلى قلة عدد الباحثين الذين أمكن تخصيصهم لجمع البيانات وقصر الوقت الذى أمكن تخصيصه للباحثين . ورغم صغر العينة فقد اعتبرها الباحثون عينة ممثلة إذ روعيت الدقة التامة فى أخذها وأعطيت نصيبها اللازم من الوقت والعناية .

وفيما يلى جدول يبين فئات الأجور الشهرية وعدد العمال فى فئة :

فئات الأجور الشهرية بالقرش		عدد العمال	رجال	أولاد	أحداث
أقل من	١٠٠	٦	٣	—	٣
١٠٠ وأقل من	٢٠٠	٣٤	١٥	٨	١١
٣٠٠ »	٥٠٠	١١٠	٩١	١٤	٥
٥٠٠ »	٧٠٠	١٥٧	١٥٤	٢	—
٧٠٠ »	٩٠٠	٧٢	٧٠	٢	—
٩٠٠ »	١٠٠٠	٣٩	٣٨	١	
١١٠٠ »	١٣٠٠	٣٧	٣٧	—	
١٣٠٠ »	١٥٠٠	٣٨	٣٨		
١٥٠٠ »	٢٥٠٠	٧٧	٧٧		
٢٥٠٠ »	٣٥٠٠	٦٢	٦٢		
٣٥٠٠ »	٤٥٠٠	٢٦	٢٦		
٤٥٠٠ فأكثر		٢٢	٢٢		
المجموع		٦٨٠	٦٣٣	٢٨	١٩

ومن الجدول المتقدم يتبين أن المتوسط الشهرى لأجور العمال هو ١٣٦٠ر٢ قرشاً
والمتوسط الشهرى لأجور الأولاد هو « ٢٦٨ر٤ «
« « « الأحداث هو « ١٩١ر١ «
والمتوسط الشهرى لجميع ذوى الأجور الشهرية هو « ١١٣٩ر٧ «

ودلت نتائج البحث أيضاً على أن عدد العمال الذين يتقاضون أجور شهرية يمثلون ٦٠ ٪ من مجموع عدد العمال . وأن عدد العمال الذين يتقاضون أجوراً يومية يمثلون ٣٤ ٪ وقدر متوسط الأجر السنوى للفئة الأخيرة بعد حساب متوسط عدد أيام العمل فى الأسبوع . ويبين الجدول التالى توزيع العمال بحسب عدد أيام العمل فى الأسبوع :

أيام العمل فى الأسبوع	العدد الكلى	العمال		
		رجال	أولاد	أحداث
٢	٣	٣		
٣	١١	١١		
٤	٢١	٢١		
٥	١٩	١٧	١	١
٦	٨٥٦	٧٤٥	٦١	٥٠
٧	٣٨٩	٣١٢	٣٣	٤٤
المجموع	١٢٩٩	١١٠٩	٩٥	٩٥

ومن هذا الجدول تجد أن متوسط عدد أيام العمل فى الأسبوع هو ٦ر٢ يوم ولما كان متوسط الأجر اليومى ٢٠ر٨ قرش فيكون الأجر السنوى لهذه الفئة من العمال هو ٧٢ جنيه للعامل .

ومما تقدم أيضاً يكون متوسط الأجر السنوى لجميع المشتغلين بالتجارة هو ١٠٦ر٤ جنيها للفرد ومجموع الأجور المدفوعة فى التجارة ٦٦ مليون جنيه تقريبا .

المرتبات الأخرى :

إذا فرضنا أن متوسط أجر العامل المشتغل بالنقل والمواصلات مساو لأجر العامل فى التجارة نجد أن مجموع الأجور المدفوعة فى النقل والمواصلات ٢٤ مليون جنيه .

وإذا فرضنا أيضا أن متوسط الأجر للمشتغل بالادارة العامة والخدمات الاجتماعية مساو لأجر المشتغل بالتجارة تكون الأجور المدفوعة لجميع المشتغلين بالادارة العامة والخدمات الإجتماعية حوالى ٥٥ مليون جنيه .

ولتقدير قيمة الأجور المدفوعة للمشتغلين بالخدمات الشخصية ومختلف الصناعات الأخرى التى لم تذكر فيما تقدم اتخذنا أساسا لذلك متوسط الأجر السنوى للفرد فى جميع الصناعات السابقة ماعدا الزراعة . وقد وجد أن ذلك المتوسط يبلغ حوالى ٩٠ جنيها فى السنة وعلى هذا الأساس تقدر الأجور المدفوعة للمشتغلين بالخدمات الشخصية ٢٥ مليون جنيه بعد استبعاد النساء اللاتى يقمن بالواجبات المنزلية غير بيوت الزراع . وعددهن ٢ر٤٦٣ر٠٠٠ حسب تعداد ١٩٤٧ ، أما الصناعات غير المنتجة وغير الواضحة ويبلغ عدد المشتغلين بها حسب تعداد ١٩٤٧ هو ١ر٥٧٠ر٠٠٠ فقد قدرت مجموع الأجور المدفوعة فيها على أساس متوسط الأجر الفردى فى جميع الصناعات بما فيها الزراعة . وقد أدخلت الزراعة هنا نظراً لضآلة الأجور المدفوعة فى الصناعات غير المنتجة حتى يكون متوسط الأجر أكثر تمثيلا لهذه الفئة .

وعلى ذلك الأساس تكون الأجور المدفوعة فى الصناعات غير المنتجة وغير الواضحة ٦٠ مليون جنيه .

وفيما يلى بيان بالأجور والمرتبات المدفوعة للمشتغلين بالصناعات المختلفة فى عام ١٩٥٠ وكذلك عدد المشتغلين بها حسب تعداد ١٩٤٧ (وقد روعيت الزيادة فى عدد المشتغلين بالصناعات المختلفة بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠ على أساس متوسط الزيادة بين ٣٧ و ١٩٤٧ .

الصناعة	عدد المشتغلين	مجموع الأجور (مليون جنيه)
	١٠٠٠	
الزراعة والصيد والقنص	٤ر٢٤٠	٥٠
الصناعة واستغلال المناجم والمحاجر	٧٢٢	٥٠
البناء والتشييد	١١٣	٧
التجارة	٦٢٠	٦٠
النقل والمواصلات	٢٠٣	٣٠
الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية	٥١٥	٦٢
الخدمات الشخصية	٣٩٣	٢٥
صناعات غير منتجة وغير واضحة	١ر٥٧٠	٦٠
مجموع المشتغلين بالصناعات المختلفة	٨ر٣٧٨	٣٦٠
لاعمل لهم	٢ر٢٢٧	
النساء اللاتى يقمن بالواجبات المنزلية فى منازل الزراع	٣ر٣١٠	
فى غير منازل الزراع	٢ر٤٦٣	
	١٦ر٣٧٨	

يستبعد عند تقدير الأجور المدفوعة للمشتغلين بالمهن الحرة الذين يبلغ إيرادهم السنوى ٠ — ١٠٠٠ جنيه للفرد وعددهم حوالى ٣٠ر٠٠٠ وعمل لهم تقدير مستقل على أساس أن ما يتقاضونه من أعمالهم يعتبر ربحا لا أجراً ، وأضيفت أرباحهم على هذا الأساس إلى مجموع الأرباح كما استبعد أيضا من المشتغلين بالتجارة الأفراد الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وعددهم ١١٠ر٠٠٠ لنفس الاعتبار أيضا .

وذلك يكون مجموع الأجور والمرتبات المدفوعة لجميع المشتغلين فى جميع الصناعات لعام ١٩٥٠ هو ٣٢٥ مليون جنيه .

الأرباح التجارية والصناعية

المقصود بالأرباح هنا ، الأرباح الصافية بعد خصم المصروفات المختلفة حسب تعريف مصلحة الضرائب ، وأدرجت الأرباح قبل خصم ضرائب الدخل المختلفة .

صادف تقدير الأرباح التجارية والصناعية صعوبات جمة نظراً لقصور البيانات الإحصائية الموجودة . فلا يوجد للآن فى مصلحة الضرائب سجلات لها[١] منتظمة تبين الضرائب المربوطة على الممولين ولا المحصل منهم فى السنين المختلفة ولا المبالغ المتبقية عليهم . وكل ما هناك هو سجل يكتب فيه المبالغ التى يدفعها الممولون جملة واحدة .

ولا شك أن هذا النقص الكبير يقف عقبة كأداء فى سبيل تقدير الأرباح التجارية والصناعية تقديراً صحيحاً . إلا أن الاهتمام الذى لمسته من رجال مصلحة الضرائب فى معالجة هذا النقص يبعث الأمل فى تحسين تنظيم جمع البيانات الإحصائية مما يقلل من الصعاب فى المستقبل . فقد بدأت الإدارة العامة للضريبة على الإيراد العام فى تنظيم البيانات الإحصائية بشكل مهذب يساعد على استخلاص واستخراج الكثير من النتائج كما بدأ إدخال نظام الإحصاء الآلى الأمر الذى سيساعد كثيراً على سرعة ترتيب البيانات وتبويبها لتكون فى متناول الباحثين فضلا عن فائدتها المحققة لإظهار الحالة الحقيقية للممولين أنفسهم من حيث الضرائب المربوطة والمبالغ المستحقة عليهم والمبالغ التى دفعوها عن الضرائب المختلفة وعن السنوات الضريبية المختلفة .

وفيما يلى ما أمكن الحصول عليه من البيانات الإحصائية [٢].

١) الخاضعون للمظاهر الخارجية وإيرادهم السنوى من ٥٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه ويبلغ عددهم ٥٠٫٠٠٠ ممول وتوزيعهم كالآتى : —

(١) بدأت مصلحة الضرائب منذ خمس سنوات فى إعداد سجلات منظمة عن حركة الضرائب من ربط وتحصيل الخ إلا أنه بكل أسف لم يستمر العمل بهذه السجلات وأغفلت إغفالا تاماً دون الاستعاضة عنها بنظام آخر وكان من الأصح إدخال النظام الجديد قبل إلغاء هذه السجلات الأمر الذى لم تراعيه المصلحة .

(٢) أتقدم بالشكر الجليل للادارة العامة للضريبة على الايراد العام للمعاونة الصادقة التى قدمت لى فى هذه الناحية .

	جنيه
موظفون من الدرجة الثالثة فما فوق	٥٥٠٠
أصحاب المعاشات	١٠٠٠
موظفون غير حكوميين وأصحاب المعاشات غير الحكوميين	١٣٫٠٠٠
ملاك الأراضى الزراعية	٦٠٠٠
مهن غير تجارية	٢٠٠٠
أصحاب العقارات .	٥٠٠٠
فئة «ب» الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية	١٢٫٣٠٠
الممولون الذين يقدمون باستئجار الأراضى وإعادة تأجيرها	٥٢٠٠
المجموع	٤٩٨٠٠

٢) الخاضعون للمظاهر الخارجية وإيرادهم من ١ — ٥٠٠ جنيه فى السنة ويبلغ عددهم حوالى ١١٠٫٠٠٠ منهم ٨٠٫٠٠٠ فى فئة ج من الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية و ٣٠٫٠٠٠ أصحاب المهن الحرة .

ومما تقدم يمكن تقدير مجموع الأرباح والاستشارات والفوائد على الوجه الآتى التالى:

مليون جنيه	
٤٠	أرباح الخاضعين للمظاهر الخارجية ٥٠٠ جنيه — ١٠٠٠ جنيه
٣٣	« « « « ١ « — ٥٠٠ «
٣٠	« « لضريبة القيم المنقولة على أساس المحصل من الضريبة بين شهر مارس ١٩٥٠ وفبراير سنة ١٩٥١
٥٠	الأرباح التجارية والصناعية على أساس المحصل عام ١٩٥٠ .
٣٧	الأعباء العائلية على أساس ١٢٥ جنيه عن كل حالة (٢٩٤,٠٠٠ حالة)
٢٠	الأرباح المعفاة من الضريبة (عدد الحالات المعفاة ١٩٦,٠٠٠ حالة) على أساس ١٠٠ جنيه عن كل حالة .
٢٠	حالات التهريب ١٠ ٪ من مجموع الأرباح .
٢٣٠	مجموع الأرباح التجارية والصناعية وأرباح المهن الحرة
١٠٠	أرباح الاستثمار الزراعى [١].
٣٣٠	مجموع الأرباح والفوائد .

(١) قدر ذلك بعد طرح مجموع الأجور الزراعية لعام ١٩٥٠ وقدرها ٥٠ مليون جنيه =

الإيجارات الزراعية :

استمدت البيانات الإحصائية الخاصة بالإيجارات الزراعية من إحصاءات وزارة الزراعة التى تنشرها تباعاً فى مجلتها الشهرية .

ويبين الجدول التالى القيمة الإيجارية للفدان فى المديريات المختلفة ومجموع الإيجارات الزراعية وساحة الأرض المؤجرة وذلك عن ١٩٤٩/١٩٥٠ و١٩٥٠؛١٩٥١ .

المديرية	١٩٥٠ — ١٩٥١			١٩٤٩ — ١٩٥٠		
	المساحة المؤجرة	متوسط إيجار الفدان	مجموع القيمة الايجارية	المساحة المؤجرة	متوسط إيجار الفدان	مجموع القيمة الايجارية
		جنيه	١٠٠٠ ج		جنيه	١٠٠٠ ج
البحيرة	٤٣٧ر٧٠٥	٢٠ر٠٣٣	٨ر٧٨٨	٤٣٢ر٩٥٤	١٦ر٧٢٢	٧ر٢٤٠
الغربية	٣١٤ر٧٨٢	٢٩ر٢٥٢	١٠ر٦٧١	٣٨٤ر٥٤٣	٢٢ر٤٥٥	٨ر٦٣٥
الفؤادية	٢١٦ر٢٠٨	٢٤ر٠٠٠	٥ر١٨٩	٢٧٥ر٣٧٥	١٧ر٥٥٩	٤ر٨٣٥
الدقهلية	٢٩٨ر٣٩٦	٢٩ر٨٤٧	٨ر٩٠٦	٣٣٩ر٠٠٧	٢٢ر٥٥٧	٧ر٦٤٦
الشرقية	٤١٣ر٨٠١	٢١ر٩١٦	٩ر٠٦٩	٤٢٧ر٤٥٣	١٧ر٧٧٤	٧ر٥٩٧
المنوفية	١٣١ر٩٧٣	٢٩ر٢٦٧	٣ر٨٦٢	١٣٢ر٠١٠	٢٦ر١٠٣	٣ر٤٤٥
القليوبية	١١١ر٣٤٤	٣٤ر١٤٥	٣ر٨٠٢	١١٢ر٧٤٣	٢٦ر١٢٠	٢ر٩٤٥
الجيزة	١٠٤ر٩١١	٢٨ر٣٥٩	٢ر٩٧٥	٠٩٩ر٦٣٢	٢٦ر٠٤٦	٢ر٥٩٥
بنى سويف	١٩٧ر٧١٢	٢٥ر٥٦٠	٥ر٠٥٤	١٥٦ر٣٦٢	٢٠ر٥٦٠	٣ر٢١٥
الفيوم	٢٠٨ر٦٦٧	١٤ر٣١١	٢ر٩٨٦	٢٣٣ر٣٩٢	١٠ر٠٩٣	٢ر٣٥٦
المنيا	٢٨٥ر٤٠٢	٣٠ر٨٤٤	٨ر٨٠٣	٢٦٧ر٩٠٩	٢٥ر١٢٦	٦ر٧٣١
أسيوط	٢٢٢ر٣٨٣	٢٩ر٨٠٠	٦ر٦٢٧	٢٦٣ر٨٣٤	٢٤ر٤٧٠	٦ر٤٥٦
جرجا	١٨٧ر٣٤٢	٣٢ر٢٠٠	٥ر٨٧٩	١٨٦ر٥٥٠	٢٣ر٩٠٣	٤ر٤٥٩
قنا	٢٣٩ر٥٧٦	٢١ر٢٩٠	٣ر٦٤١	٢٢٥ر١٥٥	١٥ر٧٣٦	٣ر٥٤٣
أسوان	٠٧١ر٩٣٨	١٣ر٢٣٠	٠ر٩٥٢	٠٥١ر٩١١	١٢ر٣١٦	٠ر٦٣٩
المجموع	٣؛٤٩٢؛١٤٠	٢٤ر٩٦٦	٨٧؛١٨٤	٣؛٥٨٨ر٨٣٠	٢٠ر١٥٩	٧٢؛٣٣٧

= الايجارات الزراعية وقدرت بحوالى ١٣٠ مليون جنيه من قيمة المنتجات الزراعية والصناعية الصافية وقدرها ٢٨٠ مليون جنيه . أما أرباح المشتغلين بالانتاج الحيوانى فهى داخلة ضمن الأرباح التجارية المختلفة .

ويمكننا أن نستخلص من هذا الجدول متوسط إيجار الفدان لعام ١٩٥٠ ميلادية وهو يبلغ فى هذه الحالة ٢١٫٣٦٠ جنيه تقريباً .

ولما كانت الأراضى الزراعية تبلغ ٥٫٩٧٤٫٠٠٠ فدانا فتكون مجموع القيمة الإيجارية للأراضى المؤجرة والتى يستغلها أصحابها ١٣٠ مليون جنيه تقريبا .

إيجارات الأملاك المبنية :

قدرت إيجارات الأملاك المبنية على أساس المحصل بموجب عوائد الأملاك المبنية عن عام ١٩٥٠ ، وتبلغ فئة الضريبة عن مدينة القاهرة هى ١٢٪ من القيمة الإيجارية و١٠٪ من باقى جهات القطر من الجهات التى تخضع لعوائد المال .

وعلى هذا الأساس نجد أن إيجارات المبانى فى ١٩٥٠ تبلغ ٢٠ مليون جنيه . ولما كانت الأغلبية العظمى للمساكن لاتخضع لعوائد المبانى فقد قدرت القيمة الإيجارية لهذه المبانى على أساس عدد السكان فى الجهات الغير خاضعة للعوائد وهى فى الغالب أهل القرى . وقدرت القيمة الإيجارية لهذه المساكن بحوالى ٢٠ مليون جنيه .

تقدير قيمة الانتاج الزراعى لعام ٤٩ — ٥٠

الانتاج الزراعى :

أضيفت قيمة الانتاج الزراعى الصافى بعد طرح جميع المصروفات الزراعية من قيمة الانتاج ويوضح الجدول التالى قيمة الانتاج الزراعى الاجمالى لمختلف المحاصيل لزراعية ، أما الأسعار المستخدمة فهى أسعار بيع المحاصيل فى الحقل .

المحصول	جملة المحصول	سعر الوحدة	القيمة الاجمالية
	١٠٠٠ قنطار	مليم جنيه	١٠٠٠ جنيه
القطن	٨٫٧٠٠قنطار	٢٤٫١٨٠	٢١٥٫٠٠٠
سكارتو			٤٫٠٠٠

المحصول	جملة المحصول	سعر الوحدة	القيمة الاجمالية
	١٠٠٠ قنطار	مليم جنيه	١٠٠٠ جنيه
حطب			٢ر٢٠٠
القمح	٦٫٧٨٥ أردب	٣ر١٠٠	٢١ر٠٠٠
تبن			٥ر٣٠٠
الشعير	٧٥٨ »	١ر٦٤٠	١ر٢٤٢
تبن			٣٠٨
الفول	١ر٢٧٧ »	٤ر٢٢٠	٥ر٣٨٧
تبن			٧٧٥
الحلبة	١٨٢ »	٥ر٦٠٠	١ر١٢٠
تبن			١٠٦
العدس	٣٢٠ »	٥ر٤٣٠	١ر٧٣٤
تبن			٥١٠
الأذرة الشامى	٩ر٣٣٠ »	٢ر٣٠٠	٢١ر٤٥٦
حطب			٢ر٣٠٠
الأذرة الرفيعة	٣ر٠٤٠ »	٢ر٥٠	٦ر٢٣١
حطب			٦٧٠ر
الأرز	١٫٣١٤ ضريبة	١٤ر٦٠٠	١٩ر١٨٨
قش			٤٠٠
الحمص	٧٣ أردب	٧ر٥٠٠	٥٤٥
الترمس	٤٩ »	٣ر٨٣٠	١٨٦
الفول السودانى	٢٤٢ »	٣ر٣٠٠	٨٠٠
السمسم	٧٧ »	٧ر٩٠٠	٦٠٦
البصل	٤ر٣٠ قنطار	٨٩٠ر	٣ر٩٠٠
قصب السكر	٥٦٫٢٩٠ »	١٩٥	٥ر٣٠٠
البرسيم			٦٤ر٠٠٠
الخضروات			٩ر٠٠٠
الفواكه			٨ر٠٠٠
النخيل			٩ر٠٠٠
محاصيل أخرى			٢٠٠
القيمة الاجمالية للانتاج الزراعى			٤١٣ر٠٠٠

عند تقدير الدخل القومى بطريقة الفائض يجب استبعاد جميع المصروفات التى تكبدها المنتجون أثناء قيامهم بعملية الإنتاج . وفى الزراعة يضاف إلى الناتج الأهلى قيمة الانتاج الصافى للمحصولات الزراعية . ويمكن تقدير ذلك بخصم المصروفات الزراعية المختلفة كثمن البذور والسماد والعلف . . من قيمة المحصول الاجمالية .

وفيما يلى بيان بالمصروفات الزراعية المختلفة لعام ١٩٥٠

	مليون جنيه
العلف للماشية	٥١ (١)
التقاوى	١٥ (٢)
الأسمدة الكيماوية	١٢
التالف من المحاصيل	١٠ (٣)
مصاريف أخرى	٤٠ (٤)
مجموع المصاريف الزراعية	١٢٨

الفائض الصناعى

قدر الفائض الصناعى على أساس استبعاد جميع المصروفات الصناعية من القيمة الاجمالية للانتاج الصناعى وأهم هذه المصروفات هى ثمن الوقود والمواد الأولية المستعملة فى الصناعة والاستهلاكات والمصروفات الصناعية والإدارية التى اقتضت الصناعة إنفاقها فى مراحل الانتاج المختلفة .

(١) أضيف جميع قيمة السعر + ٨٠ ٪ من قيمة البرسيم .
(٢) احتسبت حاجة كل محصول من التقاوى .
(٣) على أساس ٤ ٪ من قيمة المحاصيل مجلة مصر المعاصرة ٢٦١/٢٦٢ .
(٤) نفس المجلة تكاليف الرى والآلات الزراعية . .

وفيما يلى بيان بنتائج إحصاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٤٨ :

	مليون جنيه	مليون جنيه
قيمة الانتاج الصناعى الاجمالى		٢٠٩
قيمة المواد الأولية	١٣٥	
قيمة الوقود والكهرباء	٦ر٦	
قيمة الاستهلاكات	٣ر٤	
مصروفات أخرى	١٠ر٥	
جملة المصروفات		١٥٥ر٥
الانتاج الصناعى بعد استبعاد المصروفات		٥٣ر٥

	مليون جنيه
الأجور المدفوعة	٢٤ر—
إيجار المبانى	١
الفائض الصناعى	٧٨ر٥

ولم يشمل إحصاء الانتاج الصناعى جميع الصناعات وبالرجوع إلى إحصاء الأجور وساعات العمل فى ١٩٥٠ نجد أن :

عدد العمال ٣٩٥ر٠٠٠ عدد المؤسسات ١٣٣ر٦١٩

عدد المصانع التى ليس بها عمال ٤٥ر٩١٧

فاذا فرض أن هذه المؤسسات الصغيرة لا يحمل بكل منها إلا صاحب العمل فقط فيكون عدد المشتغلين بالصناعة حوالى ٤٤٠ر٠٠٠ .

وعلى ذلك يبلغ عدد المشتغلين بالصناعة الذين لم يشملهم إحصاء الانتاج الصناعى ٧٣٠٠٠ وبالرجوع إلى إحصاء الانتاج الصناعى نجد أن متوسط أجر المشتغل بالصناعة ٦٥ر١٠٠ جنيه فى العام وإذا فرضنا أن فائض العامل الصناعى فى هذه الفئة يكون مساوياً لأجره يكون الفائض الصناعى لهذه الفئة حوالى ٥ مليون جنيه

وبذلك يكون الفائض الصناعى لعام ١٩٤٧ هو ٨٤ مليون جنيه تقريباً .

ولما كانت نتائج إحصاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٥٠ لم تظهر بعد لذلك اقتضى الأمر تعديل رقم الانتاج الصناعى لعام ١٩٤٧ للوصول إلى قيمة الانتاج الصناعى لعام ١٩٥٠ ، وقد استخدم فى ذلك عاملان :

الأول : زيادة الانتاج الصناعى لبعض الصناعات بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠

والثانى : ارتفاع الأسعار بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠ .

وقدرت الزيادة فى الانتاج الصناعى على أساس الزيادة لصناعتين كبيرتين وهما النسيج وإنتاج المواد الغذائية (يبلغ عدد العمال فى الصناعة الأولى ١٤٤٫٦٠٠ ، وفى الثانية ٨٢٫٠٠٠) .

وقد تبين أن إنتاج المنسوجات قد زاد بنسبة ١٠٪ بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠ . وإنتاج المواد الغذائية زاد بنسبة ٨٪ فى المدة نفسها وبذلك يكون متوسط الزيادة ٩٪ تقريباً .

أما الزيادة فى أسعار المواد الصناعية بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠ فبلغت حوالى ١٣٪ وباضافة أثر هذين العاملين فى تعديل رقم الفائض الصناعى لعام ١٩٤٧ نجد أن الفائض الصناعى فى سنة ١٩٥٠ يبلغ ١٠٥ مليون جنيه .

الفائض التجارى :

وقدر ذلك باضافة الأجور المدفوعة فى التجارة إلى الأرباح التجارية .

٦٦ + ٨٨ = ١٤٤ مليون جنيه .

قدرت الأرباح التجارية على النحو التالى :

	مليون جنيه
الأرباح التجارية والصناعية على أساس المحصل فى عام ١٩٥٠	٥٠
الأعباء العائلية للخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية (عدد الحالات ٥٦٫٠٠٠)	١٢
الأرباح المعفاة من الضريبة	٢٠

	مليون جنيه
أرباح القيم المنقولة	٣٠
حالات التهرب من الضريبة على أساس ١٠٪ من مجموع الأرباح	٢٠
المجموع	١٣٢
يطرح من ذلك الأرباح الصناعية قدرت بطرح مجموع الأجور الصناعية والايجارات من الفائض الصناعى	٥٤
مجموع الأرباح التجارية	٨٨
الأجور التجارية	٦٦
الفائض التجارى	١٤٤

وباضافة قيمة خدمات النقل (قيمة الأجور فقط) نجد أن الفائض التجارى وخدمات النقل والمواصلات تبلغ حوالى ١٥٠ مليون جنيه تقريبا .

الادارة العامة والخدمات الاجتماعية :

أضيفت قيمة الأجور إلى أرباح الخاضعين للمظاهر الخارجية وعددهم ٣٨,٠٠٠ وإيرادهم من ٥٠٠ — ١٠٠٠ جنيه فى السنة و٣٠,٠٠٠ إيرادهم من ١ — ٥٠٠ جنيه فى السنة كما أضيف أيضا ما يقابل الأعباء العائلية والأرباح المعفاة من الضرائب وحالات التهريب .

وبلغت قيمة خدمات المشتغلين بالادارة العامة والخدمات الاجتماعية على هذا الأساس ١١٥ مليون جنيه .

الخدمات الأخرى :

وهى خدمات المشتغلين بالحرف التى لم تذكر ضمن ما سبق . وقدرت قيمة هذه الخدمات على أساس الأجور المدفوعة لهذه الفئة .

هذا وقد استبعد من مجموع الأجور ما يأخذه ذوى الأرباح وكانوا قد احتسبت لهم الأجور على أساس متوسط أجر قدره ١٠٦ جنيه فى السنة — وهؤلاء يبلغ عددهم ٢٠٠,٠٠٠ .

انفاق الدخل الأهلى :

المواد الغذائيـة الانتاج الحيوانى : قدرت وزارة الزراعة قيمة الانتـاج الحيوانى لعام ٥٠,٤٩ بمبلغ ٩٤ مليون جنيه وفيما يلى توزيع ذلك :

المواشى المذبوحة	٥٣	مليون جنيه
الألبان ومنتجاتها	٣٠	» »
الدواجن ومنتجاتها	١١	» »
	٩٤	

ولتقدير مجموع ما يدفعه المستهلكون أضيف ٣٠٪ لتمثل أرباح تجار التجزئة والنفقات المختلفة من نقل . وعلى هذا الأساس قدر ما ينفق فى هذه الناحية بمبلغ ١٢٢ مليون جنيه .

الحبوب : عند تقدير المستهلك من الحبوب أضيف المستورد منها على الناتج المحلى بعد استبعاد ما احتجز من المحصول للبذر ، وكذلك التالف بسبب التخزين ، المصدر إلى الخارج ، واستخدمت الأسـعار الرسمية لتقدير قيمة ما ينفق فى هذه الناحية .

الخبز : حولت مقادير القمح إلى دقيق بنسبة ٨١ من الأول إلى ١٠٠ من الثانى ، ولما كانت هناك أسعار رسمية لخبز القمح فقد أمكن بسهولة تقدير قيمة المستهلك . أما فى حالة الأذرة فالمعروف أن معظمها يستهلكه الفلاحين فى القرى وقل أن يجد الانسان خبز الذرة يباع فى الأسواق . كما أنه ليس هناك أسعار رسمية له . ولتقدير قيمة المستهلك منه أضيف ٢٥٪ لتمثل مصروفات الطحين والخبز وكذلك أرباح المطاحن والمخابز .

الفواكه والخضروات : أضيف ٥٠٪ من قيمة الناتج من الفواكه والخضروات للوصول إلى رقم الاستهلاك .

السكر — أمكن الحصول على مقدار المستهلك من السكر من إحصاءات وزارة التموين .

وفيما يلى بيان بما ينفق على مختلف أبواب الانفاق فى ١٩٥٠ :

المواد الغذائية	مليون جنيه	
الألبان ومنتجاتها	٣٩	
اللحوم ومنتجات الدواجن	٨٣	
السكر	١٥	
الشاى	١٣	
الفواكه والخضروات	٢٧	
الأرز	١٥	
الخبز من القمح	٤٨	
دقيق الأذرة	٢٧	
+ ٢٥ ٪	٥	
المستورد من المواد الغذائية	٢٠	(١)
الدخان والسجاير	٤٠	
المشروبات الروحية	٨	(٢)
مواد غذائية	٦٠	
الملابس والأحذية الناتجة محليا	٣٦	(٣)
« « المستوردة من الخارج	٦٤	(٤)
ذهب وأحجار كريمة مستوردة	١٥	
إيجار المساكن	٣٥	
أبواب الانفاق الشخصية الأخرى	١٠٠	
مصروفات الحكومة على السلع والخدمات	١٧٨	
	٨٢٨	

(١) أضيفت الرسوم الجركية ثم أضيف ٦٠ ٪ إلى قيمة السلع المستوردة وذلك للوصول إلى أسعار الاستهلاك (تقديرات مصلحة الاحصاء) (٢) قدرت أسعار الاستهلاك على أساس الأسعار السائدة فى السوق . (٣) أخذت قيمة منتجات الغزل والنسج وتهيئة المنسوجات حسب إحصاء الانتاج الصناعى لعام ٤٨ وأضيف ٦٠ ٪ (٤) احتسبت قيمة المستورد من الملابس والأحذية ثم أضيفت الرسوم الجركية كما أضيف أيضاً ٦٠ ٪

تشريعات اقتصادية ومالية

إصلاح زراعى

وزارة الزراعة

التفسير التشريعى

قرار رقم ١ لسنة ١٩٥٢ (١)

بشأن تفسير بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى

اللجنة العليا للاصلاح الزراعى

قررت

مادة ١ — إذا استؤجرت الأرض لمحصول واحد شتوى حسب الإيجار بثلثى القيمة الإيجارية وإذا استؤجرت لمحصول نيلى حسب بثلث القيمة الإيجارية .

مادة ٢ — يكون الحد الأقصى لأجرة الأرض فى زراعة الخضر أوالمقات جزءاً من سبعة أمثال الضريبة يقدر بنسبة مدة وضع يد المستأجر إلى السنة الزراعية الكاملة — ويستثنى من ذلك الحالات التى تزرع فيها الأرض عروة أو عروتين إذا كانت هذه كل ما يمكن زراعته فيها فى السنة ففى هذه الحالات يكون الحد الأقصى للأجرة سبعة أمثال الضريبة .

مادة ٣ — المستأجر الذى يمتد عقد ايجاره وفقاً لحكم المادة ٣٩ « مكررة » من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه هو الذى كان يستأجر الأرض لسنة زراعية كاملة فلا ينتفع بحكم المادة المذكورة من كان يستأجر الأرض لمحصول واحد شتوى أو نيلى أو إذا كان يستأجرها لزراعة الخضر أو المقات جزءاً من السنة .

مادة ٤ — يجوز للمستأجر أن يعهد لغيره بزراعة الأرض برسيما لمواشيه أو أذرة أو أرز لغذائه ولا يعتبر هذا إيجاراً من الباطن .

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١٥٩ فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

وفى أراضى الخضر والمقات يجوز للمستأجر تأجير الأرض لشخص يزرعها خضر أو مقات زرعة واحدة بدون أن يعتبر ذلك تأجيراً من الباطن .

مادة ٥ — يجوز للمالك أن يتصرف فى أرضه إلى أولاده وفقاً لحكم المادة ١/٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر ولو كان هؤلاء الأولاد أجانب أو كان المالك قاصراً .

كما يجوز للمالك الذى مات بعض أولاده وبقى بعض أن يتصرف إلى أحفاده من ولد متوفى بالقدر الذى كان يمكن التصرف فيه للولد لو كان حياً .

مادة ٦ — إذا كان المالك قد تصرف فى بعض أرضه إلى ولده تصرفاً لم يثبت تاريخه قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وأراد أن ينقل إليه ملكية الأرض ذاتها وفقاً لحكم المادة ٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر فإن التصرف الأول يعتبر باقياً ونافذاً بغير حاجة إلى إجراءات جديدة .

مادة ٧ — تتبع فى تصديق المحاكم الجزئيـة على تصرفات الملاك إلى صغار الزراع أو إلى خريجى المعاهد الزراعية وفقاً لحكم المادة ٤ (بند ب و ج) من المرسوم بقانون المذكور القواعد المنصوص عليها فى المواد التالية .

مادة ٨ — يقدم طلب التصديق مرفقا به العقد إلى القاضى الجزئى المختص باعتباره قاضيا للأمور الوقتية بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ وما بعدها من قانون المرافعات .

مادة ٩ — يثبت القاضى من الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤ سالفة الذكر معتمداً فى ذلك إقرار المشترى أمامه بتوافرها وعليه أن يذكره بأنه إذا أدلى بأقوال غير صحيحة معرض لتطبيق أحكام قانون العقوبات الخاصة بالتزوير فى أوراق رسمية .

مادة ١٠ — يحرر القاضى فى ذيل العريضة محضراً يتضمن أقوال المشترى والتحقق منها وتاريخ التصديق وتوقيع القاضى .

مادة ١١ — تتبع فيما يتعلق بالتصديق واستخراج الصور منه واستحقاق الرسوم عنه والتظلم من رفض التصديق الأحكام الخاصة بالأوامر التى تصدر على عرائض .

مادة ١٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مرسوم بقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ (١)

بتعديل المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

رسم بما هو آت

مادة ١ — تعدل المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه على النحو الآتى :

« مادة ٢٧ » على كل ممول تنطبق عليه أحكام هذا القانون أن يقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به وفى شهر يناير من كل سنة لصراف الناحية التى يدفع فيها أكبر جزء من أموال أطيانه إقراراً يبين فيه مقدار الأطيان التى يملكها أو يكون له نصيب فى منفعتها فى أنحاء المملكة ومقدار الأموال المربوطة عليها .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مرسوم (٢)

بتشكيل اللجان الفرعية المنصوص عليها فى المادة ١٣

من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

بالإصلاح الزراعى وبيان إجراءات الاستيلاء وتقدير قيمة المنشآت وغيرها

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

رسم بما هو آت

مادة ١ — تعدل المادة ٢ من المرسوم المشار إليه على النحو الآتى :

« مادة ٢ » تتم عملية الاستيلاء على الأراضى والمنشآت والآلات الثابتة والأشجار طبقا لإقرار على أنموذج معد لذلك يبين فيه المالك مقدار ما يملكه وما يريد استبقاءه على ملكه ويقدمه إلى وزير الزراعة فى ميعاد لا يجاوز آخر شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١٤٩ مكرر « غير اعتيادى » فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٤٩ مكرر « غير اعتيادى » فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

وترفق بالإقرار خرائط مساحية بمقياس $\frac{1}{2500}$ تبين عليها الأراضى التى يستبقيها المالك لنفسه والتى رأى التصرف فيها لأولاده أو غيرهم والتى يمتلكها لاستصلاحها كما ترفق به خرائط بنفس المقياس يوضح عليها بلون آخر باقى أطيانه .

وتستعمل الخرائط الكدسترالية التى أعدت بمقياس أصغر فى حالة عدم إمكان الحصول على خرائط بالمقياس سالف الذكر .

وعلى المالك أن يقدم فى الميعاد ذاته إلى كل مديرية إقراراً عن أملاكه التى تقع فى دائرة المديرية مرفقا به شهادة إدارية عما يخصه فى التكاليف المشتركة ويبين بهذه الشهادة أسماء الشركاء ونصيب كل منهم ويوقعها كل من الشركاء والعمدة وشيخ البلد والصراف .

ويخطر المالك وزير الزراعة بما يقع منه بعد تقديم الإقرارات من تصرفات فى خلال شهر من تاريخ وقوعها وذلك حتى يتم الاستيلاء .

وفى حالة عدم تقديم الإقرارات فى الميعاد أو ظهور خطأ فيها يجوز للجنة أن تتولى تعيين الأرض التى تبقى للمالك .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

رسوم جمركية

مرسوم (١)

بيان شروط تطبيق الرسم الجمركى على ورق الجرائد والمجلات
باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان
وصى العرش المؤقت

رسم بما هو آت :

مادة ١ — يجب لتطبيق الرسم المقرر فى البند ٤٣٨ من التعريفة الجمركية أن تتوافر فى ورق الجرائد والمجلات الشروط الآتية :

(١) أن يكون الورق مستورداً بشكل لفات لا يقل عرضها عن ٣٠ سنتيمتراً .
(٢) ألا يقل وزن المتر المربع منه عن ٤٣ جراماً ولا يزيد على ٧٠ جراماً .
(٣) أن يحتوى الورق على ٥٠ ٪ على الأقل من عجينة الخشب الميكانيكية .

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١٤٩ فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

(٤) ألا يستعمل الورق إلا فى شئون الجرائد والمجلات .

ويجب أن يمسك كل من المستورد والمستهلك دفتراً مسجلا يبين فيه مقدار ووزن ما يستورده أو يشتريه من الورق وما يبيعه أو يستهلكه منه ويكون الدفتر خاضعاً لمراجعة مصلحة الجمارك .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشرة فى الجريدة الرسمية .

مرسوم بقانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٢ (١)

بتنظيم رد الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج أو الاستهلاك والعوائد الإضافية على المواد الأجنبية المستخدمة فى المصنوعات المحلية التى تصدر للخارج

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

رسم بما هو آت :

مادة ١ — ترد الرسوم الجمركية بأنواعها ورسوم الاستهلاك وعوائد الرصيف والبلدية التى تكون قد حصلت على المواد الأجنبية التى استخدمت فى صناعة المنتجات المحلية المصدرة إلى الخارج ولا ترد الرسوم وغيرها مما نصت عليه الفقرة السابقة إلا إذا أعيد تصدير المصنوعات أو نقلت إلى منطقة حرة خلال سنة من تاريخ أداء رسوم الوارد .

ويشترط أن يكون المصدر هو المستورد نفسه . ولمصلحة الجمارك المجاوزة عن هذا الشرط إذا قدمت إليها المستندات الكافية لإثبات استعمال الأصناف المستوردة فى إنتاج المصنوعات المطلوب تصديرها .

وإذا كانت العمليات الصناعية التى تمت على الأصناف المشار إليها قد غيرت معالمها بحيث يصعب معها الاستدلال على عينتيها فيجوز الاكتفاء بأن تكون المنتجات المصدرة مما يدخل فى صنعها عادة الأصناف المستوردة ذاتها ، ويشترط سبق استيراد هذه الأصناف من الخارج .

وترد كذلك رسوم الإنتاج على الأصناف المحلية التى تكون قد استخدمت فى صناعات محلية مصدرة إلى الخارج .

مادة ٢ — يعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد بعد موافقة مجلس الوزراء المصنوعات التى ترد عنها الرسوم والعوائد والعمليات الصناعية التى تتم عليها والمواد التى تدخلها ونسبتها والشروط اللازمة لذلك .

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١٥٩ مكرر « غير اعتيادى » فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

وعلى المصدرين اتباع التعليمات التى يصدرها مدير عام مصلحة الجمارك وإمساك دفاتر قانونية وتخضع هذه الدفاتر لمراجعة موظفى الجمارك .

مادة ٣ — على وزير الماليـة والاقتصاد تنفيذ هذا القانون — وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قطن

مرسوم رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٢ (١)

بشأن تسليم التجار إلى الحكومة صافى المراكز البائعة فى بورصة عقود القطن

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

رسم بما هو آت

مادة ١ — على كل تاجر أو محل تجارى كانت له معاملات فى بورصة عقود القطن بالأسكندرية أن يسلم للحكومة القطن القابل لصافى مركزه البائع لجميع الاستحقاقات فى بورصة العقود فى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بسعر المقاصة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٢ لشهرى ديسمبر سنة ١٩٥٢ ويناير سنة ١٩٥٣ .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هـذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مرسوم بقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٢ (٢)

بشأن ضمان الحكومة للبنوك التجارية للسلف تعطيها بضمان

أقطان موسم ١٩٥٢ — ١٩٥٣

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

رسم بما هو آت

مادة ١ — تضمن الحكومة للبنوك التجارية التى تقوم بالتسليف على القطن — فى حدود

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١٥٤ مكرر « غير اعتيادى » فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٥٠ مكرر (١) الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

ثلاثين مليوناً من الجنيهات — السلف التى تعطيها بضمان أقطان الموسم الحالى ١٩٥٢/١٩٥٣ فى حدود ٥٠ ريالا للقنطار رتبة « الجود » من القطن المتوسط التيلة (الأشمونى) و ٥٥ ريالا للقنطار رتبة « الجود » من القطن الطويل التيلة (الكرنك) وذلك بالشروط والأوضاع التى يقررها وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وزارة المالية والاقتصاد

قرار رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ (١)

بتحديد نسبة تقلبات الأسعار اليومية فى بورصة عقود القطن

وزير المالية والاقتصاد

قرر

مادة ١ — تحديد تقلبات الأسعار المتعامل عليها لأى استحقاق خاص بعقود القطن طويل التيلة أو عقود القطن متوسط التيلة فى أى يوم من أيام العمل ببورصة العقود بحيث لا يزيد تغيير الأسعار يومياً عن ٣ ٪ صعوداً ، ١ ٪ هبوطاً من أسعار إقفال الجلسة السابقة .

مادة ٢ — يلغى القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مرسوم بقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٢ (٢)

بشأن ضمان الحكومة لبيوت تصدير القطن للسلف التى تعطيها بضمان أقطان موسم ١٩٥٢ — ١٩٥٣

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

رسم بما هو آت

مادة ١ — تضمن الحكومة لبيوت تصدير القطن التى تقوم بالتسليف على القطن — فى

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١٥١ مكرر الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٥١ مكرر (١) الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

حدود عشرة ملايين من الجنيهات — السلف التى تعطيها بضمان أقطان الموسم الحالى (١٩٥٢/١٩٥٣) فى حدود ٥٠ ريالا للقنطار رتبة « الجود » من القطن المتوسط التيلة « الأشمونى » و ٥٥ ريالا للقنطار رتبة « الجود » من القطن الطويل التيلة « الكرنك » وذلك بالشروط والأوضاع التى يقررها وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذا هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مرسوم بقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢ (١)

بالترخيص فى إصدار أذونات على الخزانة بتمويل القطن الذى تشتريه الحكومة موسم ١٩٥٢ — ١٩٥٣

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

رسم بما هو آت

مادة ١ — يؤذن لوزير المالية والاقتصاد فى أن يصدر فى مصر بالشروط والأوضاع التى يحددها أذونات على الخزانة لا يتجاوز مجموع قيمتها خمسين مليونا من الجنيهات وذلك لتمويل ما تشتريه الحكومة من أقطان موسم ١٩٥٢ — ١٩٥٣ .

مادة ٢ — تعفى الأذونات الصادرة طبقاً لهذا القانون وكذلك فوائدها من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة ، حالية أو مستقبلة .

مادة ٣ — يفتح حساب خاص لعمليات القطن ويخصص رصيده لأداء الأذونات المرخص فى إصدارها .

مادة ٤ — تلغى المراسيم بقوانين رقم ٢٣١ سنة ١٩٥٢ ورقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، ورقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٢ .

مادة ٥ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١٥٢ مكرر (١) غير اعتيادى الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

مرسوم بقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٢ [١]

بتعطيل بورصة عقود القطن بالاسكندرية وتقفيل كنترات القطن

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

رسم بما هو آت

مادة ١ — تعطل بورصة عقود القطن بالأسكندرية إلى أجل غير مسمى .

مادة ٢ — تقفل عقود القطن (كنترانات) القائمة حتى يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ (ويدخل فى ذلك الفليارات الباقية من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢) وتحصل فيها المقاصة بالأسعار الآتية :

	عقد طويل التيلة		عقد متوسط التيلة
نوفمبر	٦١٫٨٠	ديسمبر	٥٥٫٢٠
يناير	٦٣٫٧٠	فبراير	٥٦٫٦٥
مارس	٦٥٫٦٥	أبريل	٥٧٫٧٥
مايو	٦٧٫٣٠	يونيو	٥٨٫٩٥
يوليو	٦٨٫٩٥	أغسطس	٠٠٫٠٠
		(جديد) أكتوبر ١٩٥٢	٥٩٫٨٠

وتسرى هذه الأحكام على كل ذى شأن فى هذه العقود .

مادة ٣ — الفروق الناتجة من تطبيق أسعار المقاصة المبينة بالمادة السابقة تكون واجبة الأداء فوراً بحكم القانون .

مادة ٤ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١٥٢ مكرر (١) « غير اعتيادى » الصادر فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

مرسوم بقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٢ (١)

فى شأن عقود القطن تحت قطع السعر فى المحصول الحالى

موسم ١٩٥٢ — ١٩٥٣

باسم ملك مصر والسودان

الوصى على العرش المؤقت

رسم بما هو آت

مادة ١ — فى عمليات بيع القطن (بضاعة حاضرة) بين المنتج والتاجر أو التجار فيما بينهم التى يكون فيها الثمن فوق أو تحت الكنتراتات بمقدار معين أو سعر الكنتراتات والتى لا يكون الثمن قد حدد فيها حتى يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ يكون أساس السعر فيها السعر المحدد بقرار مجلس الوزراء الصادر فى اليوم المذكور مضافا إليه أو مخصوما منه العلاوة المتفق عليها بين الطرفين .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مرسوم بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٢ (٢)

فى شأن رصيد القطن الموجود لدى التجار والمحال التجارية

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

رسم بما هو آت

مادة ١ — على كل تاجر أو محل تجارى أن يقدم إلى مصلحة القطن بالأسكندرية فى خلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل بهذا القانون بيانا مكتوبا من واقع دفاتره عن رصيد القطن الموجود لديه لغاية ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ يوضح فيه الكميات التى اشتراها وتاريخ هذا الشراء واسم البائع له وسعر البيع .

مادة ٢ — إذا رغب التاجر أو المحل التجارى فى بيع ما اشتراه من القطن إلى الحكومة كان عليها أن تشتريه بالأقل من الثمنين ما دفعه التاجر فعلا فى الشراء مضافا إليه ربع قدره

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١٥٢ مكرر (١) « غير اعتيادى » فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٥٢ مكرر (١) « غير اعتيادى » فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

٣ ٪ أو الثمن المحدد بالقرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

مادة ٣ — إذا اختار التاجر أو المحل التجارى عدم بيع القطن الذى لديه إلى الحكومة كان عليه أن يقدم إلى مصلحة القطن بيانا مكتوبا عن كل تصرف فيه يوضح به اسم البائع وتاريخ البيع وسعره وذلك فى خلال ثلاثة أيام من وقت حصوله .

مادة ٤ — كل من لم يقدم البيان المطلوب فى الميعاد أو ضمن بيانه معلومات ناقصة أو غير صحيحة مع علمه بذلك يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وبالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة القطن موضوع المخالفة .

مادة ٥ — على وزير المالية والاقتصاد والعدل كل فيما يخصه تنفيذا هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وزارة المالية والاقتصاد

قرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٢ (١)

وزير المالية والاقتصاد

قرر

مادة ١ — تحدد أسعار الرتب لأصناف القطن المختلفة التى تشترى بها الحكومة أقطانا محلوجة من محصول ١٩٥٢ — ١٩٥٣ تسليم الاسكندرية على الوجه الآتى :

الرتبة	كرنك	منوفى	أشمونى	زاجوراه	حيزه ٣٠
فير	٣٢٫٥٠	٣٢٫٥٠	٣٠٫٠٠	٣٠٫٠٠	٣٠٫٠٠
فولى فير	٣٧٫٥٠	٣٧٫٥٠	٣٥٫٠٠	٣٥٫٠٠	٣٥٫٠٠
جودفير	٥٣٫٠٠	٥١٫٠٠	٥٠٫٠٠	٥٠٫٠٠	٥١٫٠٠
جودفير / فولى جودفير	٥٧٫٥٠	٥٦٫٠٠	٥٢٫٥٠	٥٢٫٥٠	٥٥٫٠٠
فولى جودفير	٦٠٫٠٠	٥٩٫٠٠	٥٤٫٠٠	٥٤٫٠٠	٥٩٫٠٠
فولى جودفير / جود	٦٢٫٥٠	٦١٫٥٠	٥٦٫٠٠	٥٦٫٠٠	٦١٫٠٠
جود	٦٧٫٥٠	٦٥٫٠٠	٦٠٫٠٠	٦٠٫٠٠	٦٣٫٠٠
جود / فولى جود	٧٠٫٠٠	٦٧٫٥٠	٦٠٫٢٥	٦٠٫٢٥	٦٤٫٥٠
فولى جود	٧٣٫٥٠	٧٠٫٠٠	٦٣٫٠٠	٦٣٫٠٠	٦٧٫٠٠
فولى جود / اكسترا	٧٩٫٠٠	٧٥٫٠٠	٦٥٫٠٠	٦٥٫٠٠	٧٠٫٠٠
اكسترا	٨٢٫٥٠	٧٧٫٥٠	٦٨٫٠٠	٦٨٫٠٠	٧٢٫٠٠

(١) الوقائع المصرية العدد ١٥٣ مكرر الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

مادة ٢ — يكون شراء الحكومة لقطن جيزه ٤٥ وجيزه ٣١ بنفس أسعار رتب المنوفى بالنسبة للصنف الأول ، وبأسعار رتب الأشمونى بالنسبة للصنف الثانى .

مادة ٣ — عندما تستلم الحكومة أقطانا من تيلة ضعيفة Faire Staple من أصناف الكرنك والمنوفى وجيزه ٣٠ وجيزه ٤٥ يخصم من الأسعار الموضحة بالمادة الأولى ٥ ٪ وذلك للرتب ابتداء من رتبة جودفير لغاية رتبة اكسترا .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .